



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم الحقوق.

عنوان المذكرة:

## تأثير التحول الديمقراطي في الجزائر على الجماعات المحلية

مذكرة نهاية الدراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

تخصص: قانون إداري

إشراف الأستاذ:

- د. ديلمي شكيرين

إعداد الطالبتين:

- فراح فايضة

- سنوسي عائشة

لجنة المناقشة:

الأستاذ: عمروش أحسن..... رئيسا.

الأستاذ: ديلمي شكيرين..... مشرفا.

الأستاذة: نقيب نور الإسلام..... مناقشا.

السنة الجامعية: 2022/2021

## كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر دائماً وأبداً لله عز وجل، الذي أنار طريقنا ومنحنا القدرة على إتمام هذا العمل المتواضع.

الشكر الكبير والتقدير العظيم للأستاذ المشرف الدكتور ديلمي شكيرين فكان الموجه والمتابع للبحث في كل مراحله وقد أفادنا كثيراً بملاحظاته ونصائحه.

شكراً جزيلاً.

الشكر الكبير لكل أساتذة: قسم الحقوق

الشكر والتقدير لكل من ساعدنا في إخراج هذه الرسالة إلى الوجود.

شكراً.

## الإهداء

الحمد لله الذي أودع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح.

أهدي ثمرة عملي لمن كانت سندي في السراء والضراء، وإلى من اجتهدت وحرصت على تربيته ونشأته، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى التي الجنة تحت قدميها، أُمِّي الحبيبة. إلى من أعانتني بالصلوات والدعوات حفظها الله وأطال في عمرها.

وإلى كل من عائلة فراح وعائلة بوتوشنت

وإلى كل من ترك أثرا إيجابيا في هذه الحياة.

## فايزة

## الإهداء

الحمد لله الذي أودع بني آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح ولقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَوْ يَكِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾

وعلى ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة عملي لمن كانت سندي في السراء والضراء، وإلى من اجتهدت وحرصت على تربيته ونشأته، إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، إلى التي الجنة تحت قدميها، أُمي الحبيبة.

إلى من أعانتني بالصلوات والدعوات حفظها الله وأطال في عمرها.

وإلى كل من يحمل اسم سنوسي وكراسي

وإلى كل من ترك أثرا إيجابيا في هذه الحياة.

## عائشة

# مقدمة

إن التحولات التي مست النظام الدولي المعاصر، كانت سببا رئيسيا في إرساء معالم التغيير لدى العديد من دول العالم الثالث التي قبعت لمدة ليست بالقصيرة تحت وطأة أنظمة ديكتاتورية منعتها من التعبير من رؤيتها لمسألة التغيير، الجزائر كانت مشمولة بهذه الرؤية التغييرية الواسعة. إذ دخلت هذه الأخيرة بعد ما يقارب 30 سنة من الحكم الديكتاتوري بزعامة "جبهة التحرير الوطني"، مرحلة جديدة من تاريخها السياسي المعاصر، تميزت بمجموعة من التحولات البنيوية الهامة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اقتضت إعادة النظر في العديد من المفاهيم التي كانت سائدة، فمن الإعجاب بالدولة وسيادتها، مباشرة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية.

لقد تميزت هذه الفترة بنشاط اجتماعي واسع من طرف الفئات الاجتماعية المختلفة التي ساهمت في تشكيل ملامح الخطاب السياسي والاجتماعي الجديد الذي ميزتها لديمقراطية والتعددية الحزبية على المستوى التطبيقي. إن تجربة الجزائر الديمقراطية في بداية التسعينات حسب آراء العديد من الملاحظين السياسيين لا تختلف عن لبنان في سنوات محنتها، دولة ممزقة إلى فرق سياسية متناحرة ومتنازعة على السلطة، يحكمها منطق العنف بشتى أنواعه، ونظام سياسي فقد آليات هيمنته (الشرعية التاريخية) في قيادته للمجتمع بسبب انشغاله بإدارة صراعاته الداخلية وتسيير الاختلافات بين الأجنحة المتنافسة، وفي الوقت نفسه عجزه عن إيجاد شرعية إقناعي مناسبة تسمح له باستئناف دوره التسلطي من جديد، هذه هي باختصار مميزات النظام السياسي الجزائري قبيل وأثناء التعددية الحزبية.

حقا إن دستور 1989 قد شرع مبدأ التعددية الحزبية والمنظمات المدنية والمجالس والغرف المنتخبة... إلخ. وأعطاهما دورا مساهما في تنظيم المواطنين، كما أقر بعمل المعارضة في إطار مشروعية تنظمها القوانين، ويمكن اعتبار هذا خطوة هامة في ميدان التشريع على الأقل نحو بلورة مشروع لمجتمع مدني جزائري، ولكن الخطوات الواقعية لتلك البلورة لم تتوفر في الحقيقة بكيفية واضحة المعالم من خلال الممارسة الواقعية. عموما لقد مكنت تلك التجربة بالفعل - رغم نسبيتها أوتعثرها- من عودة الروح إلى

العمل السياسي في الجزائر ومدته بأنفاس جديدة، استعادت المشروعية فيها تنظيمات سياسية كانت إما محظورة أو غير معترف بها، وتمكنت أحزاب وطنية من إعادة النظر في هيكليتها واختياراتها الإيديولوجية، وتأسست خلالها حقبات جديدة ونودي إلى انتخابات عامة جديدة، باختصار عم التفاؤل بأن البلاد على أبواب انفراج سياسي فعلي سيسفر لا محال عن نضوج مشروع واقعي لمجتمع مدني، وكان من الممكن أن يفخر المرء بتلك المظاهر الإيجابية في المجتمع الجزائري التي كانت تبشر بنوع من الحداثة السياسية الواعدة، لولم يكن يتخللها ما أعاق استمرارها وتطورها الطبيعي، فلقد انتقلت الجزائر إلى المجال السياسي الحديث وهي وارثة لعوائق ذاتية من الماضي التاريخي الكولونيالي والدولتي أصبحت تحول بينهما وبين فهم وتطبيق سليمين لمضمون مفهوم الديمقراطية.

لقد ازدهر الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر وأصبح يمثل مكان الصدارة في الواجهتين السياسية والثقافية منذ انطلاق المسلسل الديمقراطي السالف الذكر، وأضحت جل تكوينات المجتمع الجزائري تساهم فيه وتثيد بهذا المفهوم، لكنه أصبح يكشف في ثناياه عن مظاهر تلك العوائق التي أصبحت متوارثة بحيث يصعب تجاهلها:

احتكار السلطة من طرف الدولة ومناهضة مبدأ تناولها عن طريق قواعد الديمقراطية في الحدود التي رسمتها بحيث يبدو كأن من المستحيل أن يرقى الأمر إلى تداول حقيقي للسلطة عن طريق الانتخاب الحر، وضعف الالتزام القانوني من طرف الدولة بضمان الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان أوفي صورية ذلك الالتزام إن وجد، ويبدو كأن هناك هوة بين النصوص القانونية الجزائرية المتبناة في هذا المجال وتطبيقها العملي، وهذا يحدث بالتأكيد شعورا بالإحباط عند المواطنين ويقوي الاعتقاد بأن الغاية من استصدار تلك النصوص تكاد تكون فقط تبرئة ذمة أمام المجتمع الدولي، أوفي أحسن الأحوال الظهور بمظهر من يمتلكها لأنها من علامات التقدم والمعاصرة.

وليس من باب إفشاء السر القول بأنه أصبح من بين المشاغل اليومية لمختلف فئات المعارضة الديمقراطية في المجتمع الجزائري، فضلا عن مشاغلها العادية، إدانة أشكال

الانتهاك التي تتعرض له حقوق الإنسان الجزائر، بسبب العنف المتزايد سواء من طرف الجماعات الدينية المتطرفة أو الدولة، ولكن يلاحظ أن مواقفها نادرا ما تفلح في اجتياز جدار الصمت وهي غالبا ما تصطدم بقاعدة أصبحت سائدة بدون أن تكون مكتوبة": المعارضة تكاد تقول ما تشاء أو تكتب ما تشاء... أما الدولة فتفعل ما تشاء".!

في مجتمع تتراكم فيه مثل هذه العوائق وغيرها، مثل استمرار مظاهر من الروابط الإقليمية، والقبلية في شد الأفراد والجماعات إلى بعضها البعض أكثر من أي روابط أخرى، واستمرار إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الامتثال الثقافي على مستوى النخبوي والقطاعي: إلخ،. في مجتمع مثل هذا تفتقد المفاهيم السياسية بلا شك دلالتها ومضامينها الواقعية والفعلية وتبقى طافية على السطح، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول في بعض جوانبها قضية التحول الديمقراطي في الجزائر مع ما صاحبها من اهتزازات وعوائق أثرت على صيرورتها ومكوناتها الاجتماعية، وتشتمل هذه المقاربة التوصيفية على ثمانية فصول تناول الفصل الأول العديد من التساؤلات والمفاهيم التي اعتبرها الباحث بمثابة مدخل نظري ومنهجي لتوضيح طبيعة البحث متناولا في ذلك إشكالية الدراسة وأهدافها وأهم المفاهيم التي تبنى عليها، مركزا على مفاهيم مثل الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية وغيرها كمنطلقات أساسية تتجدر فيها التعددية السياسية بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الموضوع. ثم جاء الفصل الثاني ليقدم إطارا نظريا واضحا يعتبر كمدخل تأسيسي سوسيولوجي يعرض لأهم التصورات حول الدولة والديمقراطية التعددية السياسية على اعتبار أنها مفاهيم لا غنى عنها لتناول مثل هذه المواضيع، وتأسيسا على هذا المدخل ينطلق الباحث من مفهوم معين للدولة (الدولة التابعة) والديمقراطية (الديمقراطية الليبرالية) لتحليل طبيعة الدولة الجزائرية التي احتضنت التعددية الحزبية وطريقة تعاملها مع مختلف القوى الاجتماعية - السياسية والحركات المعارضة، ثم يخلص الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات على شكل خلاصات.



إن تحليل طبيعة التعددية السياسية في الجزائر ومعرفة أبعادها الاجتماعية- السياسية لا يتأتى إلا بمعرفة البواعث والخلفيات الاجتماعية - السياسية التي أسست لها في البيئة الاجتماعية، وضمن هذا التصور العام عمد الباحث إلى تقديم عرض بسيط في الفصل الثالث من الدراسة يستعرض من خلاله الطبيعة الإيديولوجية للحزب الحاكم ودوره بعد الاستقلال في تعبئة الطبقات الاجتماعية، متتاولا كذلك نمط الإنتاج الذي قامت عليه الدولة/ الحزب إبان مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة وطبيعتها البيروقراطية-الريعية، ثم انتقل في الفصل الرابع ليعرض أهم العوامل الخارجية والداخلية التي أطرت عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية مع تركيزه على العوامل الداخلية كأزمة الهوية وانغلاق الأنساق السياسية والاقتصادية... إلخ.

وبما أن الدراسة من النوع الماكر وسوسيولوجي القريبة من الدراسات التوصيفية للحركات الاجتماعية السياسية، اضطر الباحث إلى التعرض لأحداث أكتوبر 1988 التي اعتبرت نقطة مفصلية هامة في التاريخ الجزائري الحديث، مع التعرض لخلفياتها وما أفرزته من تغيرات بنائية انعكست على المستوى السياسي والتي كانت من أهمها عملية الإصلاح السياسي (دستور فبراير، 1989 قانون الأحزاب، قانون الجمعيات المدنية... إلخ)، والشيء نفسه بالنسبة للفصل السادس الذي جاء ليتناول أهم خصائص الحركة الاجتماعية -السياسية أثناء عملية التعددية. وقسمها الباحث إلى عنصرين: عنصر اشتمل على كيفية نشوء الحركة الدينية في الجزائر مجسدة في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وطبيعة تكوينها السوسيولوجي والآليات التي استعملتها للوصول إلى السلطة، وعنصر ثانياً تشمل على محاولة رصد ملامح الاتجاه الديمقراطي (العلماني) ودوره أثناء العملية التعددية أما الفصل السابع الذي يعتبر جزءاً مهماً للدراسة الميدانية فقد استعرض فيه الباحث طبيعة التجربة الانتخابية في الجزائر بخاصة التشريعية منها، والدور الذي لعبته القوى الاجتماعية - السياسية لاسيما منها الجبهة الإسلامية في تعبئتها للجماهير والشرائح الاجتماعية المختلفة من أجل الفوز بهذه الانتخابات كما عمد الباحث إلى التعرض بالمناقشة لطبيعة بعض التحالفات التي تمت ضد هذه الانتخابات مما

انتهى به إلى التركيز على الماهية الانقلابية التي استعملها النظام والمبررات الإيديولوجية من أجل السيطرة على الوضع بعد إلغاء هذه الانتخابات، علاوة على تناول الباحث لتجربة الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995 باعتبارها تجربة انتخابية حاولت من خلالها القوى الاجتماعية - السياسية المسيطرة مجسدة في السلطة الحاكمة إرجاع الشرعية إلى نفسها من خلال محاولتها لحل الأزمة، وفي الفصل الأخير المتمثل في الدراسة الميدانية قام الباحث بإجراء مقابلات شبه موجهة مع بعض المنتمين سابقا إلى " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " وذلك قصد معرفة آرائهم وتمثلاتهم السياسية حول التعددية الحزبية في الجزائر ودورهم فيها كفاعلين سياسيين تحكمهم إيديولوجية دينية أو متعاطفين مراقبين، ثم أعقبها بتعقيب عام. وخلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج المتواضعة سردت على شكل فقرات ناقش فيها الإشكالية والفرضيات في ضوء الأهداف العامة للدراسة.

### أهمية الدراسة.

إن المقاصة التي تسعى إليها البحث هو تقديم صورة واضحة لطبيعة التحول الديمقراطي في الجزائري، والقيام بعملية تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في حالة الاستقرار في الجزائر.

### مناهج الدراسة.

**المنهج التاريخي:** الذي يتضمن الجانب التفسير التحليلي في دراسة الظواهر المالية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي دون الرجوع إلى الامتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وحتى الحاضر وتفسيره .

### منهج دراسة

الحالة ويقوم هذا المنهج على النعمى في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة مهمة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع لمراحل التي مرت هبا، وقيم فحص واختيار الموقف المركب

أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بعرض كشفي عن العوامل المؤثرة فيه، ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها أو غيرها من الوحدات المشابهة، وسيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنحاول التحول الديمقراطي ولدراسة حالة معينة هي التجربة الجزائرية.

**المنهج المقارن:** وهو عبارة عن خطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه شبه والاختلاف، تهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لهما، من خلال تتبع مختلف المراحل التي مر بها النظام لسياسي الجزائري، وتوضح سماته إلى تمييزها وجعلت منه نظاما ديمقراطي، وعيني عمل للحفاظ على استمراره واستقراره، أثناء تحوله وتوجهه نحو تبني الديمقراطية والعمل على ترسيخ ثقافة الديمقراطية.

### إشكالية الدراسة:

بعد 30 سنة من الاستقلال الجزائر عرفت الجزائر نظام الحزب الواحد و 23 فيفري 1989 أقرت مبدأ التعددية السياسية وأعطاني الحق في إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي وفتح المجال أمام المجتمع المدني.

عقب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ربط النظام السياسي مصره بالدولة في محاولة تكريس الاستقرار وأصبح المساس به يعني المساس بالدولة وترتب علي ذلك حالة من الغموض وفتح أمام الأزمات الحادة في مقابل دل ذلك عم مستوي معين للثقافة السياسية يتبناها النظام السياسي والسلطة القائمة .

### ومنه طرح الإشكالية التالية :

ما هي علاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في نظام السياسي الجزائري 1989-2009؟

\* ما هو دور القوي السياسية الجزائرية في عملية التحول الديمقراطي ؟

\* ما هو اثر التحول الديمقراطي علي الاستقرار السياسي في الجزائر؟ \*

ما مدى فاعلية نسق الائتلاف الوطني، وما هو دوره في عملية التحول الديمقراطي والاستقرار في النظام السياسي الجزائري؟

\* ما هو دور الذي تلعبه القوي الإقليمية والدولية في تأثير علي مسار التحول الديمقراطي في الجزائر؟

### فرضيات الدراسة:

.. هناك علاقة طردية بين الصراعات السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي.

.. هناك علاقة طردية بين سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي.

.. هناك علاقة طردية بين التحولات الدولية والإقليمية وحالة عدم الاستقرار السياسي في الجزائر.

يفترض البحث إن ثمة علاقة بين النهج الديمقراطي في الجزائر والتغيرات علي الصعيد القومي والدولي.

يفترض البحث أن ثمة علاقة ما بين التجربة الديمقراطية ومصادقية السلطة والمعارضة .  
صعوبات الدراسة .

من المعروف أن الدراسات العلمية التخصصية تواجه قدر من المعضلات والمعوقات والصعوبات تتفاوت وطبيعة الموضوع البحث وأهميته ما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المعضلات والمعوقات يقصد تحقيقها والسيطرة عليها وتجاوزها لفرض نجاح البحث في الدارسة بصورة علمية .

في حقيقة الأمر فان صعوبة إشكالية التحول الديمقراطي وأثره والاستقرار السياسي في الجزائر قد تشخيص في صعوبتان وهما:

1- حساسية الموضوع وخطورته.

2-شمولية البحث وسعته .للاحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا مضمون الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: هو بمثابة إطار نظري عام يهدف إلى تسليط الضوء علي القضايا النظرية لظاهرة التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وقسمناه إلي مبحثين خصص المبحث الأول لمفهوم التحول الديمقراطي وما هي أهم العوامل التي ساهمت في تحديد مفهومه وأنماطه ومؤثراته،أما المبحث الثاني التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها في الجزائر .

أما الفصل الثاني: تأثير التحول الديمقراطي في على الإدارة المحلية وقمنا هذا الفصل إلى مبحثين تضمن المبحث الأول الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداة الجماعات المحلية بالجزائر وفي المبحث الثاني مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

**الفصل الأول:**

**التحول الديمقراطي في الجزائر**

## المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبنت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع..

## المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

لا شك في التحول الديمقراطي من المفاهيم التي عرفت نقاشة واسعة فتح المجال لبروز أفكار متناقضة في بعض الأحيان، ولإلمام بهذا الموضوع وما يرتبط به من متغيرات يجب تحديد المفاهيم الأساسية التي سيتم تناولها، ولما كانت عملية التحول الديمقراطي مرتبة بعدة مفاهيم هي الديمقراطية والتحول أو الانتقال، فإننا سنتناول التعريف بمفاهيم الديمقراطية الفرع الأول على اعتبار أن له أهميته كمدخل لمفهوم التحول الديمقراطي، لذلك سنتطرق له ثم أنماط التحول الديمقراطي ومؤشراته (الفرع الثاني).<sup>1</sup>

تحظى قضية الديمقراطية في هذه الأيام باهتمام عالمي لم تعرفه في أي وقت مضى، ذلك أن العالم يجتاز مرحلة من أهم مراحل تطوره الحضاري، فالتعريف بمفاهيمها هو مدخل ضروري للتصدي للالتباس الذي قد يحوم حول هذا الموضوع، خاصة وأن هذه المواضيع مترابطة لذلك سنتناول مفهوم الديمقراطية، من خلال التعريف اللغوي (الفقرة الأولى) والاصطلاحي (الفقرة الثانية).<sup>2</sup>

## أولاً: مفهوم الديمقراطية.

وفي تتبع بسيط لكلمة الديمقراطية في أقدم معانيها ككلمة إغريقية أصيلة مشتقة من اليونانية القديمة، فهي تتكون من مقطعين هما "Demokratos أي حكم الشعب فالكلمة من الناحية اللغوية تعني سلطة الشعب، أي أن تكون السلطة في الدولة للشعب، بحيث يكون صاحبه ومصدرها، وممارسها بطرق مختلفة.

<sup>1</sup> مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (189-1995)، دراسة ف التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجهة الإسلامية للإنقاذ -المحلة-، جامعة وهران -السانيا-، 2012-2013، ص45.

<sup>2</sup> - مخلوف بشير، مرجع سابق، ص 47.

## ثانياً: التعريف الاصطلاحي للديمقراطية.

يقصد بالديمقراطية اصطلاحاً ذلك النظام السياسي الذي يعطي السيادة للشعب أو غالبية ويمارسها بصورة فعلية، فهي مذهب سياسي هدفها الحرية، التي تنطوي على احترام وصيانة حقوق وحرّيات الأقليات.

هذا التعريف وإن حظي بالقبول العام إلا أن المصطلح الديمقراطي تعريفات كثيرة وصلت إلى درجة التباين نتيجة للخلافات الإيديولوجية التي أحاطت بمفهوم حكم الشعب. وعرفها الرئيس الأمريكي أبراهم لنكولن بقوله "الديمقراطية هي حكومة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب"<sup>1</sup>.

**1- تعريف التحول الديمقراطي:** يشير لفظ التحول إلى التغيير أو الانتقال، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى آخر، أو غيره من حال إلى حال، وكلمة تحول تقابلها في الفرنسية 'transition' وتعني المرور أو الانتقال من حال معينة أو مرحلة إلى حال أو مرحلة أخرى.<sup>2</sup>

بينما يعني التحول الديمقراطي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية بما يشمل ذلك من حرية الانتخابات والمحاسبة السياسية، وهذا ما تبناه صاموئيل هانتجتون، فعرفه بأنه "عملية معقدة يتم فيها المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح وعملية التحول الديمقراطي عملية، لكنها مرتبطة بالتحول الليبرالي كون التحول الليبرالي هو الذي تبدأ به أي عملية تحول ديمقراطي في أغلب الأحيان.

<sup>1</sup> نقلا عن صحراوي شهرزاد ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مبكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013، ص10

<sup>2</sup> د. عبد الرزاق مقري، نائب رئيس حلقة السلم مكلف بالتخطيط والتطوير، التحول الديمقراطي في الجزائر - رؤية ميدانية-، دن ، ص 75.

<sup>3</sup> لرقم رشيد، نظم الانتخاب ودورها في عملية التحول الديمقراطي (الجزائر-مصر) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم القانون العام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2016-2017، ص10



ولعل كثرة ما شهده العالم خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن من تحول نحو الديمقراطية، دفع البعض إلى إطلاق وصف الموجة على ذلك الفيض من حركات الانتقال من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية.<sup>1</sup>

ولقد افترضت الدراسات الأولى للتحول الديمقراطي، أن معنى التحول الديمقراطي يعني التحول في النظام السياسي من عدم الديمقراطية نحو الديمقراطية وحكومة مسئولة وتمثيلية وبمرور الوقت تبين أنه بينما تمكنت بعض الدول من التحول الديمقراطي بنجاح، انهارت دول أخرى، فيما دخلت دول أخرى في مراحل انتقالية.<sup>2</sup>

وعلى العموم فإن التحول الديمقراطي من الناحية الاصطلاحية، يعني تغير نظام سياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى أخرى أكثر ديمقراطية، أو هو عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي، هذا الأخير يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المترشحون على أصوات الناخبين.

وبذلك فإن عملية التحول الديمقراطي، تقتضي تعديلات دستورية وقانونية تضمن وجود تعددية حزبية وانتخابات حرة تنافسية وسياق تصان فيه الحقوق والحريات العامة.

### الفرع الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر

يدرك المتتبع لظاهرة التحول الديمقراطي، أن هناك عوامل تساهم في تحفيز عملية التحول الديمقراطي، وهي عوامل داخلية وأخرى خارجية .

#### أولاً: العوامل الداخلية.

يجمع الباحثون ومنهم عالم السياسة الأمريكي بالريال الموندو " و"باولبينغهام"حصر أسباب

التحول الديمقراطي في النقاط التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> لرقم رشيد، مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 12.

<sup>3</sup> د. ليلي مداني، أشغال الملتقى الوطني -إشكالية المؤسسة وفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا المنعقد يوم 08 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 51.

أ- انهيار شرعية النظام:

تعد الشرعية من أهم مرتكزات أي نظام سياسي، فإذا فقد شرعيته فلا مبرر لبقائه، ومما لا شك فيه أن لأحد العوامل المسئولة عن انهيار النظم السلطوية، هو استفادها للغرض الذي قامت من أجله وقد يفقد شرعيته بعدم قدرته على تحقيق الأهداف التي سطرها لنفسه، كما أن فقدان الشرعية قد يرتبط بالتغيير في القيم الاجتماعية التي تسبح أقل تقبلا للحكم التسلطي وفي هذا المجال يري " صموئيل هنتجتون" أن الإصلاح السياسي ينطوي على تغيير في القيم وأنماط السلوك التقليدية.<sup>1</sup>

ب - دور القيادة السياسية:

للقيادة السياسية دورا مهما في تحفيز عملية التحول الديمقراطي، فوجود قيادة سياسية مؤمنة بالتغيير وقادرة على مواجهة القوى المحافظة واستيعاب مطالب جماعات جديدة وبالتالي زيادة مشاركة هذه الجماعات في العمل السياسي، تزيد فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي.<sup>2</sup>

ج- دور العامل الاقتصادي:

تعتبر المتطلبات الاقتصادية ضرورية ومهمة لتحقيق التحول الديمقراطي، فالتطور الاقتصادي يؤدي إلى ظهور الطبقات البرجوازية التي عادة ما تساهم إلى حد كبير في أي عملية تحول.

د- دور المجتمع المدني:<sup>3</sup>

يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة الأغراض متعددة، أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ونقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح

<sup>1</sup> ألبور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)،

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2009، ص 31

<sup>2</sup> - د.ليلي مداني، معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية-مداخلة الافتتاحية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة-يومرداس، ص10.

<sup>3</sup> - د.ليلي مداني، مرجع سابق، ص 12.

أعضائها، وثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا للاتجاهات أعضاء كل جمعية واجتماعية للإسهام في العسل الاجتماعي لتحقيق التنمية، وبالتالي، يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، الجمعيات الثقافية والاجتماعية ويلعب المجتمع المدني دورا هاما في تدعيم وترسيخ القيم الديمقراطية، فهو يمثل بيئة مناسبة لغرس وتنمية هذه القيم، ومن هنا يساهم المجتمع المدني في رفع معدلات النمو الثقافي للمجتمع، مما يؤدي إلى تهيئة البيئة المناسبة لتوعية المجتمع بما له من حقوق وواجبات، ومن ثمة خلق ثقافة ديمقراطية تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية.

## 2- العوامل الخارجية.

تتمثل العوامل الخارجية في مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية التي تتبع من المجتمع الدولي، وتنفع في اتجاه التحول نحو الديمقراطية.

وبشكل عام يمكن إيجاز هذه العوامل في: ضغط الوى الخارجية، والمحاكاة أو العنوى.<sup>1</sup>

### أ-ضغظ القوى الخارجية:

تلعب القوى الخارجية دورا بارزا في الدفع باتجاه تبني الديمقراطية، سواء كانت هذه القوى دول أو منظمات أو مؤسسات دولية، وتقوم بهذا الدور من خلال الشروط التي تحددها من أجل تقديم المساعدات المالية وهي شروط مرتبطة بعملية التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ودور القوى الخارجية لا يقتصر فقط على ممارسة الضغوط بل يتعداها إلى تقديم الدعم الفني والتقني للقيام بعملية التطوير السياسي.<sup>2</sup>

### ب-العدوى أو المحاكاة:

<sup>1</sup> د. فاتح النور رحموني، مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، مداخلة ، ص15.

<sup>2</sup> يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل، مجلة أفاق علمية، مجلد11 عدد 03/2019، ص 15.

ويطلق على ظاهرة المحاكاة " كرات الثلج " التي تتزايد حجمة كلما انتقلت من الأعلى إلى الأسفل، إذ أن أي تحول ديمقراطي ناجح في دولة ما يشجع على العملية الديمقراطية في دولة أخرى، خاصة إذا كانت الدولتان لهما ظروف وبيئة سياسية متشابهة، لأن التجربة الناجحة تصبح مثالا يقتضى به في باقي الدول، فنجاح الثورة التونسية كان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ما يسمى بالربيع العربي.

وقد زادت أهمية هذه الظاهرة مع الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، إذ أصبح من الصعب على الدول السلطوية أن تسيطر على نفق المعلومات من العالم الخارجي وأن تحجب عن شعوبها معلومات عن سقوط الأنظمة المتسلطة في الدول الأخرى.

### الفرع الثاني: أنماط التحول الديمقراطي

العملية التحول الديمقراطي عدة أنماط و أشكال، وحسب صموئيل هنتجتون<sup>1</sup> فإن هذه الأنماط في دول الموجة الثالثة للديمقراطية هي :

**01-التحول من أعلى (transformation):** يحدث هذا النمط عندما تبادر النخبة الحاكمة إلى مباشرة عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فالمبادرة بالتحول تأتي من أعلى، أي من تهمة النظام الحاكم، كما يرتبط بظهور حكام يؤمنون بفكرة الإصلاح و تبني القيم الديمقراطية للحكم.

### 02-التحول عن طريق التفاوض (نمط الإحلال) :

في هذا النمط فإن التحول الديمقراطي ينتج من خلال الأعمال المتقاطعة للحكومة والمعارضة. فالتوازن داخل الحكومة بين المتشددين والإصلاحيين يجعلها ترغب في التفاوض على تغيير النظام.

ويحتاج نمط الإحلال إلى بعض التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة إلى جانب عدم اليقين لذا كل منهما حول من سيكون الفائز في حالة وقوع اختبار حقيقي للقوة.<sup>1</sup>

### 03-التحول من أسفل:

<sup>1</sup> يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي، مرجع سابق، ص 17.

ويسمى هذا النمط من التحول الديمقراطي أيضا بالتحول من خلال الشعب " " ويأتي هذا التحول في أعقاب الصراعات والمظاهرات الشعبية الثورة التونسية والتي تعرف أيضا بثورة الحرية والكرامة أو ثورة 17 ديسمبر أو ثورة 14 جانفي أو ثورة الياسمين هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 7 ديسمبر 2010 تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي وأنت إلى تنحي الرئيس زين العابدين بن علي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى العربية السعودية يوم الجمعة 14 يناير 2011 العنيفة المطالبة بالإصلاحات السياسية، مما يؤدي إلى استسلام النظام القائم للمطالب الشعبية وبيادر بعملية التحول الديمقراطي، ويعد هذا النمط أكثر الأنماط اتساما بالعنف.<sup>1</sup>

وما يميز هذا النمط هو ضعف الإصلاحيين، فيما تكون الأغلبية في الحكومة للمحافظين المعارضين لتغيير النظام، وبالتالي فإن عملية التحول تنتج عن اكتساب المعارضة للقوة و في مقابل ذلك فقدان الحكومة لقوتها وسيطرتها على الوضع مما يؤدي إلى انهيارها و إسقاطها، لتأتي الجماعات التي تشكل الحكومة و تتصارع فيما بينها على طبيعة نظام الحكم، وعلى العموم يمر هذا النمط بثلاث مراحل متميزة وهي:

مرحلة الصراع بين المعارضة والحكومة من أجل إسقاط هذه الأخيرة، مرحلة إسقاط النظام ومرحلة الصراع بعد إسقاطه.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي.

للتحول الديمقراطي العديد من المؤشرات أهمها حسب العديد من الباحثين هي:

#### الفرع الأول: انتخابات حرة ونزيهة:

لا شك في أن الانتخابات الحرة والنزيهة أحد المؤشرات المهمة لأي تحول ديمقراطي كونها أحد المعايير الأساسية للحكم على طبيعة النظام السياسي، فمن خلالها يمكن الحكم على

<sup>1</sup> نادية حملة، الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 7 سبتمبر 2015، ص 377.

<sup>2</sup> عميرة محمد ومالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسية في الجزائر (1999-2009)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقة، 2012-2013، ص 16.

ديمقراطية أي نظام، فهي مرجع ومعيار واقعي وعملي للتيقن من تكريس القيم الديمقراطية وتجسيدها على أرض الواقع من عدمه.<sup>1</sup>

وتعتبر الانتخابات حرة بالنظر إلى مدى السماح بالتعبير الكامل عن الإرادة السياسية للشعب بكل مكوناته، وهي لن تكون كذلك إلا في ظل حرية الرأي والتعبير وإعلام حر والسماح بالتجمع السلمي من أجل التعبير وحرية إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات.<sup>2</sup>

أما نزاهة الانتخابات فهي من أهم شروط العملية الانتخابية الديمقراطية تتحقق بضمان مبدأ المساواة ووضع آليات للحد من ظاهرة التزوير والتلاعب بالنتائج. كما أن نزاهة العملية الانتخابية يقصد بها نزاهة إجراءات العملية الانتخابية والآثار المترتبة عنها.

### الفرع الثاني: بناء المؤسسات الديمقراطية:

يعد وجود المؤسسات في النظام السياسي من بين مؤشرات التحول الديمقراطي، ذلك أن مستوى المؤسسات في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات عائق حقيقي يحول دون الوصول إلى ديمقراطية، فهي - المؤسسات - أدوات التحول الديمقراطي.

### - سيادة القانون:

يقصد بسيادة القانون أن تكون هناك مجموعة من القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، هذا المبدأ يسمى كذلك بمبدأ المشروعية.

ويمكن القول أن فكرة خضوع الدولة القانون ووجود قواعد قانونية تلتزم الدولة باحترامها يعيد الطريق لإقامة نظام ديمقراطي، لأن ذلك يعد ضماناً أساسية لحماية حقوق وحرية الأفراد في المجتمع ولما كان هذا المبدأ من ضمانات حقوق الإنسان وحرياته، فإن غياب هذا المبدأ بعد مصدراً لعدم استقرار النظام وانهيار شرعيته، مما يشكل عائقاً أمام أي عملية تحول ديمقراطي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عميرة محمد ومالكي رتيبة، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ص 175.

<sup>3</sup> عبد الفتاح، ما هي مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية الديمقراطية وواقع انتخابات في الأقطار العربية" الطبعة الأولى، فبراير 2009، ص 35.

## - حرية الرأي والصحافة:

إن ما يميز الإنسان عن بقية الكائنات الحية ملكة التي تجعله يفكر ويبدع والصحافة المكتوبة من أهم الوسائل المتقدمة في عصرنا الحالي، التي تضمن للإنسان هذه الحرية، بحيث تجعله ينقلها إلى المحيط الخارجي بكل سهولة، وبالتالي يمكن القول أن حرية الصحافة تعد مقياساً لحرية الشعوب.

وقد نصت على هذه الحرية الشرائع السماوية والإعلانات الدولية والإقليمية ومختلف الدساتير من أخبار وتحقيقات تساهم في توعية الرأي العام والرقابة على أجهزة الدولة.<sup>1</sup>

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أنه مع تعدد المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها للقول بحدوث تحول ديمقراطي في بلد ما، إلا أنه لا مناص من وجود المؤشرات التي سبق ذكرها.

## المبحث الثاني: التحولات السياسية والاقتصادية وتداعياتها في الجزائر

قبل التطرف للعوامل والأسباب التي أدت إلى التعددية السياسية والديمقراطية في الجزائر، يجب علينا ان نتطرق في عجلة للأسس التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في مسارها التنموي -التحديثي.

فلقد دخلت الجزائر بعد استعمار طويل دام 132 سنة، مرحلة جديدة من مراحل تطورها التاريخي والاجتماعي والسياسي، تمثلت اهم مميزاتا في عملية تحديث وتنمية شاملة مست كل الصعيد.

## المطلب الأول: التحولات السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال: 1962

## الفرع الأول: التحولات السياسية

فكان على الدولة الناشئة التي خرجت منهكة من الدمار الذي خلقه الماضي الكولونيالي، أن تعمل جاهدة لإرساء دعائم دولة جديدة، يحكمها مشروع اجتماعي تنموي، يجعلها تنبؤاً مكانة مرموقة بين دول العالم عامة والعالم العربي على وجه الخصوص، وكان سبيلها في ذلك كسائر

<sup>1</sup> بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، الجزائر، 2007، ص 95.

الحركات التحريرية الحديثة في العالم الثالث، نموذج التنمية المركزة الموجهة من أعلى والصناعات الثقيلة والتأمينات المتتالية خاصة لآبار البترول والغاز والبنوك.

ولقد حظيت هذه التجربة في التنمية السياسية والاقتصادية بعد الاستقلال بإهتمام كبير من طرف الدارسين الاقتصاديين والاجتماعيين على مختلف المستويات، ولقد اختلفت التصورات فينمط التوجه السياسي لهذه الدولة، وطبيعة تجربتها التنموية وتقييم الانجازات المختلفة التي حققتها وليس من الوارد في هذه الدراسة التركيز على التجربة وتقييمها وانما محاولة تأكيد اللاتوازن بين الدولة القائمة على عوائد الربح النفطي وعلاقتها بالمجتمع ونمط الانتاج الذي قامت عليه هذه التجربة.<sup>1</sup>

فلقد تطور النموذج الاقتصادي المتبع في الجزائر المستقلة في اتجاه تناقضات اجتماعية حادة نتيجة انخفاض عوائد الربح النفطي في أواخر السبعينات مما أدى إلى تدني الموارد المالية للدولة ومع سيطرت الطبقة البيروقراطية -البورجوازية على السلطة السياسية وممارساتها التعسفية ضد المجتمع واستنزافها للأموال العامة للدولة، برزت هذه التناقضات بشكل جلي وذلك فيما افرزته من استقطاب طبقي اجتماعي حاد، زاد من حدة الصراع بين الدولة والمجتمع من جهة وبين مختلف الطبقات الاجتماعية الأخرى المتصارعة، وقبل الدخول في تحليل بعض التناقضات التي أفرزتها هذه التجربة التحديثية، يفترض علينا تناول بعض الابعاد التي قامت عليها هذه التجربة وكرستها الدولة الجزائرية كشعارات في بعض مواثيقها الرسمية تحت غطاء ايديولوجية حزب " جبهة التحرير الوطني " .

وعلى هذا الأساس سوف نتعرض بتحليل بسيط للايديولوجية التي قام عليها هذا الحزب من خلال تجربته الثورية وبعدها (فترة الاستقلال)، ومحاولة الدور الذي انيط للحزب من طرق الدولة، والدور الذي لعبه في عملية التعبئة الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع الجزائري، كما سنتناول طبيعة هذه الدولة وفقاً لبعض التصورات.

<sup>1</sup> أحمد إسماعيل إسرائ، التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر 2006، ص25.



## 1 - الطبيعة الأيديولوجية لجبهة التحرير الوطني (F.L.N) خلال الثورة 1954-1962

بعد التناقضات السياسية والاجتماعية التي طبعت أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية بكل تياراتها خلال النصف الأول من هذا القرن، ومحاولاتها لتحرير البلاد التي باءت بالفشل من خلال اتباعها الطرق القانونية والوسائل السلمية نتيجة معارضة المستوطنين الفرنسيين، امام هذا الفشل يتوجب علينا الحديث عن اصول جبهة التحرير الوطني وايديولوجية الثورية خلال حرب التحرير الوطنية التي دامت تقريباً ثمانية سنوات، وتناولنا لخلفتها الثورية يقوم على اساس إعتبار ان جبهة التحرير الوطني هي التيار الوحيد من دون سائر التيارات الأخرى التي كانت لها استمرارية تاريخية في مرحلة ما بعد الاستعمار.

إذ أصبحت تشكل الحزب الطليعي الوحيد الذي تمت تحت اسمه كل عمليات التنمية والتحديث في الجزائر.<sup>1</sup>

من الممكن القول ان جبهة التحرير الوطني هي امتداد للحركة الراديكالية<sup>2</sup> إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف إلى إحداث القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائداً آنذاك، والتحول مباشرة إلى الثورة، وبحسب الكاتب الأمريكي وليام لويس، فإن ثورة 1954 سجلت القطيعة مع الجيل السابق للحركة الوطنية، وهي في جوهرها العميق كانت ثورة ضد الأهلية والليبرالية والقيادة البورجوازية المعتدلة وأخيراً ضد الشيوعيين والزعامة الميصالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بقدي كريمة، مرجع سابق، ص 101.

<sup>2</sup> الحركة الراديكالية هي في الأصل نتيجة تطور الجناح الراديكالي داخل الفدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي فهي إذن تعكس التطلعات الاجتماعية الأوروبية، وبحكم أصلها وجدت الشيوعية الجزائرية نفسها في عائق جدي وهو تتبعيتها إزاء الإستراتيجية المقررة في باريس وموسكو، فحتى سنة 1936 لم يكن هناك حزب شيوعي جزائري، بل فدرالية جزائرية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي ولكن انفصلت عنه بعد سنة 1936 بزعامة ميصالي الحاج، وحل بعد ذلك من طرف السلطات الفرنسية، ليتأسس من جديد تحت إسم آخر وهو حزب الشعب ثم تغير اسمه عدة مرات الى ان برز من جديد باسم الحزب التقدمي الاشتراكي بعد الاستقلال P.A.C.S واكتسب الصفة الرسمية اثر تبني التعددية السياسية سنة 1989.

<sup>3</sup> -صالح فيلالي، أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية، سليمان الرياشي و ( آخرون ) في : الأزمة الجزائرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،، 1989 ص 38 .

في الحقيقة إن عدم حضور المثقفين وغيابهم تقريباً شبه الكامل داخل صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، وضعف تأثيرهم على مستوى الأحداث نتيجة إقصاءهم من العملية الثورية من طرف العسكريين، كان له نتائج جد وخيمة على الحركة الوطنية نفسها، وهذه الوضعية شهدتها تقريباً كل الحركات الوطنية في العالم الثالث، ولكن كانت أكثر تجسيدا في الحركة الوطنية الجزائرية، وهي التي كانت سبباً مباشراً في تحديد هيكلها الداخلي من جهة، وتعاقبها التاريخي من جهة أخرى.

واستناداً إلى محمد حربي، فإن 33 رجلاً الذين بادروا إلى القيام بالثورة سنة 1954م كانوا ينتمون إلى الاطارات العليا في " الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية".

وفيما يتعلق بأصلهم الاجتماعي من الممكن القول انهم كانوا ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة المدنية والريفية، لكنهم أحدثوا قطيعة مع محيطهم الأصلي ووطدوا علاقات جديدة مع عامة الشعب المناطق الريفية والحضرية، وهذا ما جعلهم يختلفون سياسياً عن البورجوازية بصفة عامة، إن إيمانهم العميق كان تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح.<sup>1</sup>

ويلاحظ ان المجموعة الثورية التي شكلت جبهة التحرير الوطني، كانت ضد سياسة " ميصالي الحاج " التي كانت تحاول حل الخلافات السياسية داخل " الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية " قبل الشروع في أي عمل مسلح وفي الوقت نفسه كانت ضد المركزين من الحركة نفسها، الذين كانوا يعتقدون ان وقت العمل المسلح لم يحن بعد، ولكن المجموعة الثورية أكدت على ضرورة الشروع في العمل المسلح.

ويحسب جوان جيلي، انه من الناحية السياسية كان على جبهة التحرير ان تتخذ موقفاً من مختلف الجماعات التي لم تنظم بعد للثورة، فدعت في نشرتها الأولى جميع الجزائريين، بصرف النظر عن الأحزاب والطبقات التي ينتمون إليها، وان يعتنقوا الكفاح من اجل الاستقلال، ولم تكن

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص33.

الجبهة في الواقع جبهة أحزاب بل جبهة أفراد قبلوا أهداف الثورة رغم اختلاف توجهاتهم السياسية، وبعد ان حلت الإدارة الفرنسية حزب " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " .

أعاد أتباع ميصالي الحاج تكوين تنظيمهم تحت اسم جديد وهو " الحركة الوطنية الجزائرية -" التي توأمت مع البوليس الفرنسي وقوات ديغول لعدم اعترافها بشرعية جبهة التحرير الوطني، لكونها انتزعت منها الزعامة، وصادرت كل نضالات الحركة الراديكالية بزعامة ميصالي الحاج، وهذا ما دفع جبهة التحرير الوطني إلى اتهام الحركة الوطنية الجزائرية بأنها قوة معادية للثورة متحالفة مع الاستعمار<sup>1</sup>. وفي سنة 1957 وقعت معارك مريرة بين انصار الحركتين من العمال الجزائريين في فرنسا، وإذا كان هذا على الأراضي الفرنسية، فإن المواجهة الكبيرة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية كانت في بلاد القبائل ( الامازيغ ) ( أنظر حادثة ملوزة وهي قرية تم تدميرها نهائياً أثناء هذا الصراع ) إن نتيجة المعارك بين التنظيمين لا يمكن تصورهما ففي فرنسا وحدها 1200 هجوم و 4000 قتيل و 9000 جريح، في الواقع ان جبهة التحرير الوطني بإمتصاصها لكل الأحزاب ودمجها للنخب الوطنية داخل اجهزتها أصبحت حركة سياسية متناقضة تتميز بتتويجات طبقية متباعدة الأهداف، الامر الذي جعلها تنظيماً غير طبيعياً يتصف بالخلافات والصراع على السلطة داخل اجهزته التيار الراديكالي الشيوعي، التيار الوطني، التيار الليبرالي، التيار الاسلامي.<sup>2</sup>

إن عملية التحول في الولاءات انتخبت فيما بعد أزمة القيادة داخل جبهة التحرير الوطني، حيث لم تعد ذلك التنظيم المتماسك والقوي الذي يمكنه ان يراقب وينسف العلاقة بين السياسي والعسكري خاصة بعدما أقر مؤتمر الصومام 1956 بأولوية السياسي على العسكري.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بعد الحرب العالمية الثانية أعاد ميصالي الحاج الكرة وأسس " الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، كغطاء سياسي لنشاط حزب الشعب المحضور من طرف الاستعمار الفرنسي.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> حنيش فيروز، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ص 2006، ص 135.

<sup>3</sup> M. Harbr, F.L.N Mirage efreality: " des origines ala prise du pouvoir(1945 – 1962), Paris: Jeune Afrique, 1974,p,139.

ولعل من أهم العوامل التي ساهمت في هذا اللاتوازن الوظيفي في بنية الحزب، هي عملية الإقصاء وتصفية الحسابات التي برزت بصورة واضحة بعد تأسيس أول حكومة جزائرية مؤقتة سنة 1952 بالقاهرة، بين التيار الليبرالي البورجوازي الذي ينادي بالاندماج في الإمبراطورية الفرنسية والتيار الراديكالي الوطني وامتدت إلى بعض قيادات الحزب عن طريق سجن بعض الآباء المؤسسين له ونفيهم إلى الخارج، بل وحتى تصنيفهم جسدياً.

ما وإذا أنزلنا هذه الصراعات إلى أرضيتها سوسولوجية، سنجدها تعني ان القوى الاجتماعية والسياسية والشرائح المختلفة إلى تكون منها الحزب جعلت منه وعاءاً يحمل جملة من التناقضات الأيديولوجية، وضمنته محتوى سياسي غير واضح، يعكس نوعاً من الارهاصات لصراع طبقي حقيقي سوف تظهر نتائجه على المدى البعيد، ولقد ساهم الاستعمار الكولونيالي في إذكاء هذا الصراع بنسبية كبيرة جداً، وذلك عن طريق إرساءه لأبنية ثقافية وفكرية كولونيلية مغايرة للثقافة والبيئة المحلية. وليس من الوارد في هذه الجزئية، معرفة الدور الذي لعبه الاستعمار في التهديم للانساق الثقافية والاجتماعية في الجزائر وإعادة تشكيله لأن ساق أخرى، ولكن من اجل فهم أكثر للبيئة المتناقضة التي تشكل منها الحرب، والتي ستعكس في شكل سلطة سياسية بعد الاستقلال مباشرة.

ولذا يمكننا القول ان البنية الأيديولوجية لجهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية- (1954-1962) يجب أن نفهم على انها كانت تمثل وحدة متناقضة، نجحت في تجنيد مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية، بكل انتماءاتها الحزبية المختلفة ضد الاستعمار، وذلك بطريقة شعبية، لكنها فشلت في بلورة مبادئ أيديولوجية متماسكة وواضحة المعالم بعد الاستقلال، بعبارة أخرى اذا كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعمر علو المستعمر وهو الحصول على الاستقلال، فإنها أخفقت في تجاوز التناقض الأيديولوجي الذي وجد داخلها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>حنيش فيروز، مرجع سابق، ص 141.

## (2)-الدولة والمجتمع في الجزائر بعد الاستقلال وصراع القوى الاجتماعية والسياسية

تعود بعض التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعي المستقبلي للجزائر، إلى مرحلة النضال المسلح من اجل الاستقلال، ونجد ذلك في بعض الوثائق الإيديولوجية التي صيغت أثناء فترة الحرب مثل ميثاق طرابلس، الذي وافق عليه " المجلس الوطني للثورة الجزائرية " قبيل الاستقلال سنة، 1962 ثم وقعت بلورة تلك الأفكار، فيما بعد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني من، 1964 وصيغت وثيقة تاريخية عرفت بميثاق طرابلس.

لكن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز السنوات الأولى من الاستقلال. وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى الاجتماعية، من اجل السلطة، حال دون بلورة مشروع سياسي واجتماعي يحظى بتأييد مختلف القوى الاجتماعية في السلطة السياسية الوطنية آنذاك، ومع ذلك برزت إلى الوجود في تلك الفترة ثلاث مشاريع اجتماعية سياسية يعبر عن مصالح القوى الاجتماعية الرئيسية في المجتمع الجزائري، يسعى كل واحد منها إلى جعل مشروعه النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة.

1-يتمثل المشروع الأول في التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر إلى طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحرة، وكان الجناح الليبرالي في الحركة الوطنية تمثله بوجوازية وطنية طموحة إلى تحقيق رغباتها في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية، هذه الرغبة أحبطها الاستعمار وظلت مكبوتة طيلة فترة سيطرته، علاوة على ان البورجوازية ومشروعها ظل موضع انتقاد شديد، وتم إبعادها قبيل تحقق الاستقلال.

2-الاتجاه الثاني يرى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية، تتولى تحقيق تراكم رأسمالي سريع وإقامة اقتصاد دولة مخطط ومركز يقوم على تأمين رؤوس الأموال الأجنبية، واسترجاع الثروات الطبيعية وإقامة صناعة وطنية حديثة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي للبلاد، ويعبر من هذا الاتجاه

الكوادر البيروقراطية والعسكرية، ذات النزعة الوطنية المعادية للاستعمار الجديد، وهذا الاتجاه كان هو المهيمن داخل كوادر الثورة.

3- أما المشروع الثالث فيتمثل في اشتراكية الدولة، الذي كشفت الأيام عن كونه مجرد شكل خاص من رأسمالية الدولة، ويعبر هذا المشروع عن مصادر وطموحات البورجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش، وقد استطاعت هذه الطبقة فرض سيطرتها بفضل قوتها داخل هذه المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية في المجتمع، لكن نجاحها لم يكن بأي حال كاملاً ونهائياً، ذاك أنها واجهت مقاومة ليس من طرف العمال ومنظماتهم النقابية فحسب، بل من قبل البورجوازية الوطنية المبعدة، وكذلك الرأسمال الأجنبي، خصوصاً البورجوازية الفرنسية الطموحة إلى لعب دور رئيسي في صياغة مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية، لذلك كانت الإيديولوجية الشعبوية ومشروعها التنموي الورقة الراححة في يد البورجوازية الصغيرة التي سمحت لها بجمع قوى اجتماعية ذات مصالح متعارضة في تحالفات هشة وقصيرة المدى.<sup>1</sup>

إذا كانت تلك هي الظروف باختصار التي برزت فيها إلى الوجود إستراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر فما هي الأسس التي قامت عليها، وكيف كانت رؤيتها للتشكيلة الاجتماعية -السياسية الجزائرية، وما هي الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ؟

فمن بين أهم الوثائق الإيديولوجية التي ركزت على النموذج التنموي الذي ستتبعه الجزائر بعد الاستقلال هي وثيقة برنامج طرابلس، 1962 وهذا ما يدعونا إلى تقديم قراءة سوسيوسياسية لهذه الوثيقة المهمة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي الحديث، والسياق الذي برزت فيه إلى الوجود.<sup>2</sup>

### 3- تصور برنامج طرابلس للدولة والمجتمع الجزائريين:

<sup>1</sup> حنيش فيروز، مرجع سابق، ص 142.

<sup>2</sup> عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق، ص 154. وكذلك العياشي عنصر: التحول الديمقراطي في الجزائر "الواقع والآفاق"، مجلة رواق عربي، العدد 17 سنة 2000 ص 73 لاستضافة في المواد هذا البرنامج يمكن الرجوع إلى الوثيقة الأصلية: برنامج طرابلس: جوان 1962، وزارة الثقافة والإعلام، الجزائر، 1979.

يكتسب برنامج طرابلس أهمية كبرى في تحليل بنية الدولة الجزائرية، وطبيعتها السوسولوجية ذلك لأنه أول وثيقة صيغت، لتحديد نمط الدولة، والأسس الاجتماعية والاقتصادية التي سوف تقوم عليها بعد الاستقلال، ولقد عقد هذا المؤتمر بطرابلس -ليبيا سنة 1962 بعد توقيع اتفاقية ايفيان بحيث كان يهدف إلى صياغة برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني لتحويلها إلى حزب ويتم تنفيذ هذا البرنامج بعد الاستقلال الي جانب تعيين الأعضاء الذين يكونون مسؤولين عن تنفيذ هذا البرنامج، في الواقع البرنامج لم يصادق عليه بالاجماع من طرف مؤسسيه.<sup>1</sup>

ولكن رغم ذلك تم قبول مبادئه الأساسية إذ يقدم البرنامج تحليلاً موجزاً، لأحوال الجزائر الاقتصادية والاجتماعية، منذ خضوعها للاستثمار الكولونيالي كما يبين في خطوط عامة شكل التوجه الاقتصادي والسياسي للدولة المستقلة، ومن بين أهم هذه الخطوط.

إن بناء الثورة الديمقراطية الشعبية يجب ان يقام في نطاقه المبادئ الاشتراكية، وجعل وسائل الانتاج الأساسية ملكاً للشعب، ثم حدد البرنامج المبادئ التي ينبغي ان تقوم عليها السياسة الاقتصادية في عهد الاستقلال، بأنها تقوم على مكافحة السيطرة الأجنبية والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني، ووضع تخطيط يمهد للإشراك الديمقراطي للعمال في العملية الاقتصادية.

كما أكد البرنامج على الثورة الزراعية بحيث يجب ان تكون لها الأولوية، وأوضح ان هذه الثورة تمثل في عناصر رئيسية ثلاث: هي الإصلاح الزراعي ويقوم هذا على مبدأ " الأرض لمن يخدمها"، كذلك طالب البرنامج بتأميم التجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين، ولم يتعرض البرنامج للموارد المعدنية ومصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي رغبته في عدم المساس بنصوص اتفاقية ايفيان الخاصة بالحقوق المكتسبة، ولكنه في الوقت نفسه جعل تأميم هذه الموارد من الأهداف الأساسية في الأجل البعيد وفق العرض الموجز، حدد البرنامج الخط الذي سوف تسير فيه الدولة الجزائرية الجديدة، وهو الإطار الاشتراكي كعقيدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>حنيش فيروز، مرجع سابق، ص 146.

<sup>2</sup> يوسف مسعودي، التحول الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد مارس 2014، ص

كما يقدم البرنامج تحليلاً طبقياً بسيطاً للمجتمع الجزائري، فيصف حركة التحرير الوطني بأنها تحض بمباركة كل فئات وشرائح المجتمع الجزائري الفلاحين الفقراء، الضحايا الرئيسيين لإستيلاء المستعمرين على الأراضي التفرقة والاستغلال الاستعماري، وبرولثياريا الحضر وهي مجموعة صغيرة نسبياً، والمجموعة تحت البرولتيارية، وهي فئة اجتماعية متوسطة اخرى، تتألف من الحرفين والعمال اليدويين، وذوي الرواتب المتوسطة والموظفين، وبعض أعضاء المهن الحرة، الذين يشكلون في مجموعهم ما يمكن تسميته الطبقة الوسطى الدنيا، وقد شاركت هذه المجموعة كثيراً في النضال من اجل التحرير، وأسهمت بكوادر سياسية، وطبقة وسطى قليلة الأهمية نسبياً، تتألف من رجال الأعمال، وتجار واثرياء وموظفين وإداريين، وعدد قليل من الصناعيين، وقد شاركتا هاتان الفئتان الاجتماعيتان الأخيرتان في أوقات متفرقة في الحركة الوطنية، إما عن قناعة، أو عن انتهازية، وينبغي استثناء الإقطاعيين الإداريين المسافرين وبعض الخونة، الذين باعوا أنفسهم جسداً وروحاً للاستعمار.<sup>1</sup> هكذا تناول برنامج طرابلس البنية الاجتماعية الجزائرية في تحديداتها الطبقيّة ففي الواقع دون أي تحليل نقدي عميق للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية، قام البرنامج بتصنيف العناصر التي يتكون منها المجتمع الجزائري إلى شرائح مختلفة ( فلاحون، عمال، مثقفون، مهرة، حرفيون، تجار... الخ).

#### 4- معضلات تطبيق مشروع التنمية في الجزائر:

قبل التعرض لنموذج التنمية الذي اتبعته الجزائر بعد الاستقلال. 1962 نجد انه من المفيد ان تبرز في هذه الملاحظات التمهيدية النكحة الخاصة التي تتميز بها التجربة الجزائرية.

من المفارقات ان الجزائر كانت مجهزة تبنى أساسية وافية في ظل الاستعمار الفرنسي، وهذه ظاهرة تتحدى تجارب الاستعمار في البلدان الاخرى، ويمكن ان نفهم هذا الاستثناء في ضوء محاولة فرنسا الجزائر من قبل الدولة الفرنسية وجعلها مقاطعة تابعة لها، إلا ان الجهود التي بذلت لإنشاء البنى الأساسية وغير ذلك من الاهتمامات الاخرى كانت موجهة في الدرجة الاولى لخدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين، اصف إلى ذلك انه مقابل هذه البنى الأساسية والتجهيزات

<sup>1</sup> يوسف مسعودي، مرجع سابق، ص 146.



المادية التي شملت تحديث بعض القطاعات والقطاعات الفرعية، حرمت البلاد بشكل معتمد ومأساوي منتزعة مواردها البشرية وحياتها السياسية الخاصة ومؤسساتها وبسبب حرب التحرير التي امتدت<sup>1</sup> طوال ثمانية سنوات تقريباً، خلفت الكثير من الدمار للاقتصاد<sup>2</sup>. مع التذكير بالدور الذي لعبته المنظمة السرية الفرنسية (O.S) في تحطيم الكثير من المنشآت الهامة نظراً لاعتراضها على استقلال الجزائر - وأنزلت عدداً كبيراً من الضحايا وأدت إلى تهجير السكان على نطاق واسع، وفي هذه الحالة أيضاً أعطت تجربة الحرب القاسية درساً بالغ الأهمية فيما بعد في التنظيم والفعالية والتعبئة الاجتماعية وسلوك طريقة التنمية المركزة، وفي هذا الصدد مرت الجزائر بعد استقلالها بفترات تحول أساسية أهمها:

### -فترة التحول الأساسي: 1962-1975-

إن السنوات الاثني عشر التي تبعت يوم الاستقلال يونيو، 1962 لم تكن أقل اكتظاظاً بالأحداث والجهد من سنوات الثورة، فقد سار المجتمع كما سار الاقتصاد بخطى سريعة في اتجاهات متعددة نحو التنمية، ويستحق هذا الأداء تناءً خاصاً لأنه اعتمد في الأساس على الجزائريين انفسهم، وما يملكون من رؤية واضحة وعزيمة، ولا يعني هذا ان البلاد لم تحصل على مساعدات اجنبية كبيرة في السنوات الاولى خاصة من طرف فرنسا بموجب بعض بنود اتفاقيات ايفيان في مارس 1962 إلا ان هذه الصورة الزاهية لم تتكون فوراً بعد الاستقلال، والواقع انه في الظاهر على الأقل كان تدافع الاحداث بعد اتفاقيات ايفيان لحوالي سنة بعد ذلك مخيفاً وينذر بالأخطار الجسيمة.

فقد شهدت السنوات الأخيرة قبل الاستقلال خروج الكثير من المستوطنين الفرنسيين من البلاد شاركين مزارعهم وكل ممتلكاتهم بهدف خلق فراغ مؤسساتي كبير، يقوض دعائم الجزائرية الفتية.<sup>3</sup> فقد غادر ما يتراوح بين 90.80% من المستوطنين الفرنسيين الجزائر وخاصة منهم

<sup>1</sup>العياشي عنصر، التطور الديمقراطي في الجزائر، "الواقع والآفاق"، المرجع السابق، ص 73-74.

<sup>2</sup>ط.د.بوعلام أمنة و د. ساحي علام، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، برفسور بجامعة مستغانم، الجزائر، ص 52.

<sup>3</sup>ط.د. بوعلام أمنة و د. ساحي علام، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 56.

الاطارات الكبرى، ذلك لأنهم لم يتوقعوا تنفيذاً أمنياً، للاتفاقيات بعدما شهدته سنوات الحرب بين الجزائر والأوروبيين من مرارة وسفك دماء.

في الحقيقة إن الاتجاهات والسياسات السائدة التي ميزت السنوات الأولى من الاستقلال، والتي ترسخت فعلاً وامتدت إلى السنوات التالية، كان لها جذورها في برنامج طرابلس الذي اشرفنا إليه من قبل، ونذكر القارئ ان هذا البرنامج وضع أهدافاً رئيسية مثل: الإصلاح الزراعي الجدي، تأميم المنشأة الكبيرة في جميع القطاعات وتبني الاشتراكية كعقيدة ونظام، إلا ان الأحداث تخطت بسرعتها سرعة التشريع والتدابير المؤسسية.<sup>1</sup> ذلك لأن الشرائح الاجتماعية الجزائرية المختلفة، استغلت فرصة الخروج الجماعي واسع النطاق من جانب المستوطنين الأوروبيين قبل الإعلان عن الاستقلال واستولت على سائر المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمات، فأصبحت البلاد تواجه خطر قيام بورجوازية محلية جديدة كفيلة بان تسد الطريق أمام التيسر الاشتراكي الذي نص عليه برنامج طرابلس.

ولم تصدر التشريعات اللازمة إلا في مارس 1963 من اجل اعطاء الطابع الشرعي لهذه التدابير التي تتطوي على الإدارة الذاتية. autogestion يظهر ان العمال ربما كانوا مهتمين بخلق أمر واقع عن طريق وضع الأساس لمشاركة فعالة للعمال في الإدارة ولقد اشترك اتحاد العمال الجزائريين في عملية التشريك العفوية المبكرة لحيازات الأراضي عن طريق تقديم الدعم أما المالي أو التقني أو التنظيمي للعمال، وكان الأهم من هذا دور جيش التحرير الشعبي خاصة في الضياع الكبيرة، ففي " وادي متجية " ( اكبر منطقة في الجزائر) مثلاً نظم الجيش قروصاً من أجل الحصاد والمخزونات الأمنية من الحبوب، وكذلك عمل الجيش على ايجاد وظائف يؤديها الجنود المتطوعون.. الخ وسواء كان التيسر الذاتي عنوناً أو بإشراف الجيش او بتحريض منه، فقد أصبح واقعاً تبنته الحكومة المشكلة آنذاك.

<sup>1</sup> علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 01، العدد 02، جامعة الزاوية، ليبيا، اكتوبر 2015، الصفحة 61.

كما سبق وان ذكرنا، فلقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري، هيكلًا اقتصادياً يحمل في ثناياه تناقضات جوهرية، تشاركها فيه ولو نسبنا أغلبية اقتصاديات العالم الثالث، إلى جانب هذا فقد تميزت السنوات الأولى من الاستقلال بالإضافة إلى الناحية الاقتصادية المحضنة، بقدر غير قليل من النزاع السياسي وحب الظهور على مستوى القيادة الأمر الذي ساعد على خلق بعض الفوضى السياسية، والجدير بالذكر ان هذه الفوضى لم تكن مفاجئة خصوصاً بالنسبة إلى المتتبعين عن قرب والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان الخلفية الثورية المتناقضة التي سبقت الاستقلال.

ومن العوامل التي زادت من تدهور الوضع اكثر من انتقال نسبة لا بأس بها من البورجوازية الصغيرة الريفية إلى المدن الحضرية الكبرى، واغتنام فرصة التسبب والفراغ الناجمين عن الهجرة الرأسمالية الاستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الانتاجية المدينية الاكثر مردودية، إلى جانب شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي من دون سابق خبرة في الميدان.<sup>1</sup>

### 5- أهداف مشروع التنمية في الجزائر:

إن مرارة حرب التحرير التي استمرت ثمانية سنوات تقريباً كما ذكرت سابقاً، جعلت الكثيرين يتوقعون استحالة قيام علاقات طيبة بين فرنسا والجزائر، حينما تحصل هذه الأخيرة على الاستقلال، لكن الذي حدث هو العكس، فقد نشأ تعاون بين البلدان في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية واستمر هذا التعاون الوثيق رغم وقوع أزمات عنيفة في بعض الأحيان. أما كون الجزائر مضطرة إلى التعاون مع فرنسا، فذلك راجع إلى المشكلات إلى خلفها العهد الاستعماري كانت اتفاقيات ايفيان التي وقعت في 26 مارس 1968 الدعامة الاولى للعلاقات الفرنسية الجزائرية. وعلى هذا الاساس لجأت القيادة السياسية بعد الاستقلال في عملية التنمية

<sup>1</sup> علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سابق، ص 63.

الاقتصادية والاجتماعية إلى بعض بنود هذه الاتفاقية التي تنص على التعاون التقني والصناعي في جميع المجالات، وبناءً على هذا قامت السلطة الجزائرية باستشارة بعض المنظرين الاقتصاديين السياسيين الفرنسيين في هذه الحملة، فلقد استند مشروع التنمية في الجزائر منذ عام 1966 إلى نماذج نظرية استلهمت أعمال الاقتصادي الفرنسي ديبرنيس.

وتشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى انه أية محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد، لابد أن تعتمد على إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى، يتضمن أحداث تحولات اجتماعية، واقتصادية جوهرية، وتشكل ما يسمى حينذاك " نظرية الصناعات المصنعة " وتجدر الإشارة عند هذه النقطة إلى عاملين حاسمين يحددان مدى نجاح هذه الإستراتيجية.

**أولاً:** الدور القيادي الذي ينبغي أن تؤديه الدولة في عملية التصنيع، باعتبارها الأداة الوحيدة في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، ذلك لأن الدولة وحدها قادرة على توفير الموارد المالية الضخمة المطلوبة وضمانها وتنسيق استعمالها.<sup>1</sup>

**ثانياً:** ضرورة القيام بإصلاح زراعي يتضمن تحويل أشكال الملكية وطرف استغلال الأراضي والبنى الاجتماعية المرتبطة بذلك، وتهدف هذه العملية بالدرجة الأولى إلى توسيع السوق الوطنية لاستقبال معدلات عالية من الإنتاجية، بغية توفير الغذاء لسكان المدن العالميين في الصناعة والخدمات.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من المظهر الحيادي الذي صيغت فيه هذه الإستراتيجية الاقتصادية فإن المسلمات التي قامت عليها، تشير إلى ضرورة أبعاد البرجوازية الوطنية، وتحديد مجال تدخلها

<sup>1</sup> علي مصباح محمد الوحيشي، مرجع سابق، ص 64.

<sup>2</sup> صلاح العقاد، العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا، السياسة الدولية، العدد، 23 يناير، 1971 ص 50-52.

ومداه، في الوقت نفسه الذي تضمن فيه المشاركة النشطة لممثلي الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وشرائح متوسطة.

إذ من دون هذه المشاركة تفقد الاستراتيجية احد الشروط الضرورية لنجاحها، وكذلك أهدافها المعلنة في برنامج طرابلس والدستور، خاصة الميثاق الوطني الذي وقع الاستفتاء عليه سنة<sup>1</sup> 1961 ولكن ما يمكن رصده من الناحية السوسيولوجية، الانعكاسات الخطيرة التي تمخضت عن هذه الإستراتيجية الاقتصادية على المجتمع الجزائري، بحيث تم تطبيقها بدون المراعاة لكل الجوانب الثقافية والخصائص الاجتماعية التي يتميز بها هذا المجتمع، الذي هو فيطور الانتقال من تشكيلة اجتماعية مفتتة نتيجة توغل المؤسسة الاستعمارية في كل ابنيته، إلى أخرى مستقلة ومفتقدة لكل الركائز السوسيولوجية والثقافية التي تؤهله لإحتضان هذه الاستراتيجية التنومية المعقمة.

بحيث ان البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، والتي من المفروض ان تعمل الدولة -قائدة مشروع التنمية -كجهاز تعبري على اقتلاعها من جذورها وفق استراتيجية علمية، واستبدالها ببنى حديثة، بقيت مسيطرة في ظل أيديولوجية تنموية قائمة على أطر جديدة من الحداثة الصناعية والاقتصادية، وهذا ما احدث تداخلاً بين درجة الهجانة.

بالإضافة إلى هذه التناقضات، نجد ان الجزائر في مرحلة بناء الدولة الوطنية، أرادت ان تكون المؤسس للمجتمع الجديد، في جميع جوانبه، فأصبحت تظهر هذه الدولة كأنها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لإنبعاث الأمة كت تحقيق للهوية الوطنية، وجعلت من نفسها استمرارية تاريخية تتخطى الحدث الاستعماري، وبنّت مشروعيتها على انقاص الولاءات الاجتماعية التقليدية

<sup>1</sup> العياشي عنصر، من اجل علم اجتماع نقدي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (سلسلة المعرفة)،،

الموروثة، بل انها تدخلت بطريقة جذرية لصياغة مجتمع جديد، هذا يعني انها اهملت الجوانب الثقافية المتعلقة بمسألة الهوية والانتماء الحضاري.<sup>1</sup>

هكذا استغلت النخبة السياسية الوطنية كل الابعاد والرموز والثقافية والمؤسسية واستعملتها في توطين وحدانية المذهب العقائدي والتراث الثقافي لفائدة مشروعها السياسي الذي تمثله جبهة التحرير الوطني. وكان بناء الدولة الوطنية وإرساء مشروعها التنموي التحدئي، يمثل في حد ذاته بناء الامة وبعثها. على هذا الأساس ارتبط المشروع الثقافي في جزائر ما بعد الاستعمار بمشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي سطر من أعلى.<sup>2</sup>

وبصفة عامة يمكن القول ان إستراتيجية التنمية التي اتبعتها الجزائر منذ استقلالها ارتبطت بعده مظاهر لعدم التوازن ساهمت في تكريس المشكلة التوزيعية وتعقيد البنية الاجتماعية ومن أبرزها. الاختلال بين الريف المدينة نتيجة اقتلاع الفلاحين من جذورهم الأصلية وتبعثرهم الاجتماعي وتفكيك ذاكرة الجماعة الفئوية، مما عرض المجتمع التقليدي للتفتت والضياع الثقافي.<sup>3</sup> وفي الوقت نفسه تم تعريف المدنية، نتيجة تركيز إستراتيجية التنمية على الصناعة مع إهمال الزراعة وذلك من منطلق الاقتناع بأن الصناعة وخاصة التحويلية، هي الركيزة الأساسية لعملية التنمية يضاف إلى ما سبق عدم ملائمة نمط الثقافة المستخدمة للإطار الاجتماعي والتعليمي السائد في الجزائر.

إذا استخدمت في الكثير في الحالات تقانات معقدة لا تتلائم مع طبقة المشكلات وطبعته المقدرات والمهارات الفنية للقطاع الأكبر من اليد العاملة.

بالإضافة إلى عدم التوازن بين الجوانب الاقتصادية والسياسية لعملية التنمية، فالدولة قائدة عملية التنمية لا تستمد شرعيتها من الاستفتاءات الانتخابية التي تنص عليها الديمقراطية، وانما

<sup>1</sup> زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، المجلد 01، العدد 14، كلية الآداب الجامعية العراقية، العراق 2018، ص 558.

<sup>2</sup> محمد اركون: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر ؟ " من فيصل التفرفة الى فصل المقال "، تر: هشام صالح، الطبعة الثانية، دار الساقى، بيروت، 1995، ص 154.

<sup>3</sup> زياد جهاد حمد، المرجع السابق، ص 585.

من الشرعية الثورية ذات الحزب الواحد، وبموجب هذا تم التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمواطنين واهدرت في كثير من الحالات حقوقهم السياسية.

بسبب غياب قنوات التعبير السياسي، وانتهى الأمر إلى تقليص حقوق المواطن الجزائري في كل المجالات السياسية والمدنية وحتى الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك وجود العديد من أوجه الخلل والقصور في السياسات والإجراءات التي اتبعتها الجزائر لمعالجة المشكلة التوزيعية خلال العقود الماضية التي تلت الاستقلال، وليس هناك مجال للتعمق في مناقشة حدود وفاعلية السياسات والإجراءات السابقة في عملية توزيع الثروات، فالمؤكد ان هناك الكثير من نواحي القصور التي شابها الأمر الذي انعكس على طبيعة هياكل العملية التوزيعية، وهنا تثار أمور تتعلق ب: إلى أي مدى سمحت عملية التحول الاشتراكي في خلق قوى اجتماعية -سياسية من داخل جهاز الدولة ؟ استطاعت ان تستغله لتحقيق مكاسب و ثروات مكنتها، من ان تساهم في عملية الانتقال إلى نمط التنمية المنفتحة، وغالباً ما يطلق الكثير من المحللين الماركسين، في الجزائر والوطن العربي على هذه القوى اسم البيروقراطية البورجوازية.<sup>1</sup>

#### 6- تطور البورجوازية ونمط الدولة في الجزائر:

إذا كانت البورجوازية الصغيرة الحضرية قد اقصيت كجناح أساسي بعد الثورة التحريرية من طرف العسكريين الذين حققوا الاستقلال، فإن هناك من يرى ان عملية الاقصاءات هذه بدأت قبل ذلك بكثير، بدأ بتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958 بالقاهرة، وذلك نظرة للصراع الذي بدأت شرارته تظهر بين قادة الداخل وقادة الخارج، أي بين العسكريين الذين بادروا بالفعل الثوري.<sup>2</sup> والبورجوازيين الليبراليين الذين اختاروها لمسار الدبلوماسية السياسي لتحقيق الاستقلال، وربما هذا ما جعل وليم كوانت w.Quandt ينسب هذا التعارض بين المجموعتين إلى الاختلاف في درجة التنشئة الاجتماعية والسياسية والطبقية لكلا الفئتين.

<sup>1</sup> زياد جهاد حمد، المرجع السابق، ص 586.

<sup>2</sup> - عمر فرحاني، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/06/30، ص 141.

فالعسكريون ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة الريفية، التي تلقت قدراً متوسطاً من التعليم، ثم انتقلت إلى المدن لتوطد علاقاتها مع الجماهير الشعبية المختلفة، وهي بذلك أسست علاقة حميمة معهم، وهي تتهم قيادة الخارج بالتبعية للاستعمار الفرنسي، إذ كانت ترى أن القيادة البورجوازية في الحكومة المؤقتة، بدأت تتأسس فيها بعض معالم بنية بيروقراطية طبقية وانشطارية.

وهناك من يرجع هذه الانشقاقات بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني إلى الاختلاف العرقي بين بربر وعرب، ولكن المتمعن لهذه الفرضية، يجدها غير دقيقة، لأن كلا طرفين (البربر، العرب) كانا ممثلان في جيش التحرير والحكومة المؤقتة.

غير أن ما يمكن إدراكه هوان مؤتمر الصومام الذي انعقد في 1956 ليوضح مسار الثورة، وما تضمنه من توصيات حول أولوية السياسي على العسكري، كانت بمثابة الاعلان عننقطة الانطلاق لاستئصال كل العناصر البورجوازية -الليبرالية من الساحة السياسية، وهذا ما برزت ملاحمة مباشرة بعد الاستقلال. في أزمة، 1962 وصراع الولايات العسكرية حول من يستولى على السلطة، وما يتبادر إلينا امام هذه الانشقاقات في صفوف الحركة الوطنية هو انها طرحت مسألة شرعية الحكم في الجزائر ؟ من يحكم من ؟ في الحقيقة ان المؤسسة العسكرية وجناحها المتمثل في جماعة وجدة، استطاعت ان تأتي بين بلة إلى السلطة، وتقصي كل من له صلة بالبورجوازية التي كانت تحمل تصوراً سياسياً لمشروع مجتمع ديمقراطي -ليبرالي، واحسن دليل على ذلك الاقتصاء، التصفيات الجسدية للعديد من الادمغة المخططة للثورة، التي تنتمي للبورجوازية الصغيرة المثقفة، ابتداءً بإغتيال " عبان رمضان وكريم بلقاسم " ووصولاً إلى النفي البعض الآخر نهائياً من التراب الجزائري (محمد بوضياف، أيت احمد.. الخ).

ثم اعيد بعد ذلك من طرف الجماعة نفسها ( جماعة جدة ) إقصاء من اتوا به للسلطة عن طريق انقلاب عسكري من 1965. ثلاث سنوات بعد الاستقلال، لتترسخ بصورة جدية في تاريخ الجزائر الحديث تقاليد حكم عسكري يتزعمه الرئيس هواري بومدين. فأصبحت الدولة الجديدة الناشئة، بزعامة بومدين القوة الوحيدة في المجتمع، حيث عملت على بناء المؤسسات الضرورية، إلى تعطيها الشرعية في قيادة المجتمع.



## الفرع الثاني: مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بعد الإستقلال:

شاركت الجزائر عددا من مجتمعات العالم الثالث الإفريقية والأسرية نظام حكم الحزب الواحد، ففي معظم الحالات تكون دولة الحزب الواحد محصلة تعبئة الأشخاص والمجموعات في فترة ما قبل الاستقلال ولقد درس علماء السياسة هذا النوع من الأحزاب من حيث خصائصها الشمولية الاقتصادية.<sup>1</sup>

## 1-أسس الحزب الواحد في الجزائر:

يرجع اول اعلان عن نظرية الحزب الواحد في الجزائر، وبالذات في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تجرى في ايفيان من الجانبين الفرنسي والجزائري التي كان الغرض منها وقف اطلاق النار للتفاوض حول مسألة الاستقلال، ورسم ملامح الدولة الجزائرية.<sup>2</sup>المقبلة، ففي ذلك الوقت اعلنت " الكوميسارية السياسية لجيش التحرير الوطني " وهو الجهاز العسكري للجبهة، أن الاستقلال ما هو سوى مرحلة أولى. وان الهدف هو الثورة، والثورة هي التنظيم الوحيد الممثل في جبهة التحرير الوطني. ترى لماذا هذا الالتزام بنظام الحزب الواحد .؟

في الواقع ان التجربة الحزبية الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة، قد ابرزت مديالتلاعب الذي يمكن ان يقوم به الاستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي.منتشنت للقوى الاجتماعية الوطنية، وقد عانت الجزائر طوال الاربعينات من هذا التشتت، كما كشفت الايام ان قيام حزب الصفوة - Elite Party النخبة الليبرالية المثقفة - لا يكفل طرح قضية الاستقلال الوطني، لأنه أدى في النهاية إلى عزلة النخبة عن الجماهير، ثم إن الثورة الجزائرية كما سبق وان ذكرنا التي دامت أكثر من سبع سنوات، نجحت فيطحن الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير الوطني. التي أصبحت ترمز إلى وحدة الشعب الجزائري، وان كانت مع ذلك كله أوجدت فرقا عسكرياً متنازعة،

<sup>1</sup> د. مهدي مسايلى، أفاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، ص 366.

<sup>2</sup> د. مهدي مسايلى، مرجع سابق، ص 369.

وموزعة على ولايات عسكرية، فإن هذه المجموعات المتطاحنة، كانت كفيلة عند إعلان الاستقلال، بإحداث انقسامات داخل المجتمع الجزائري، بدعوة أولوية كل منها وأحقيتها في جني ثمار الثورة .  
لهذه الأسباب كلها اعتمد ميثاق طرابلس، 1962 دستور 1964 مفهوم الحزب الواحد، بالطبع تجسد هذا المفهوم في جبهة التحرير الوطني، التي أصبحت التعبير الأسلم للأمة والثورة الجزائرية.<sup>1</sup>  
أما فيما يخص الكوادر في كافة فروع الوظيفة العامة، فهو يخضع لتقديرات الحزب الأوحد، كل هذا معضرة التميز بين الحزب وجهاز الدولة، حتى لا يذوب الأول في الثاني، كما انيطت إلى دور الحزب مهمة اختيار المرشحين للتمثيل النيابي ومراقبة نشاطهم، إذ تتمتع جبهة التحرير الوطني باحتكار دستوري للتمثيل ويقر البند الثالث والعشرون من الدستور الجزائري لسنة 1963، بالسيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها عبر ممثليه في مجلس وطني معين من قبل جبهة التحرير الوطني، وتنتخب لمدة 5 سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري في نطاق الترتيب التي يضعها القانون، كما يذهب البند 128 من دستور 1976 إلى إقرار الحقيقة نفسها، فالمرشحون لا يقومون بحملاتهم بإسمهم الشخصي ولكن بإسم الحزب، إذ إن كل الحملات تتم بطريقة جماعية في إطار القائمة الحزبية، وبانتخابه لمرشح الحزب يعبر المواطن عن مساندته للحزب نفسه، ولبرنامج الانتخابي.<sup>2</sup>

هذا يعني أن الحزب الطبيعي كان يحتكر المهمة التمثيلية لصالح أعضائه، ويكرس نوعين من الديكتاتورية السياسية التي تمنع حتى الحرية داخل الحزب، ففقد أدى هذا التنظيم الدستوري، السياسي إلى إعطاء صورة أوتوقراطية لنظام الحكم، يقف في طرف منه الجيش والطرف الآخر الدولة، وبينهما جسر هو الحزب، بحيث لا يسيطر على أي من الأطراف الثلاثة قوة سياسية ذات أساس اجتماعي متميز وايدولوجية موحدة، وبالتالي فإن المنافذ الأساسية للنفوذ والتعبير السياسي تنحصر في مؤسستي الجيش - الدولة.

<sup>1</sup> نبيه الأصفاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، السياسة الدولية، العدد 64، السنة 1981، ص 26.

<sup>2</sup> زريق 'نفسية، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي-المشكلات والأفاق-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، سنة 2009، ص 22.

## 2- الشعبية وطبيعة الدولة والحزب في الجزائر:

يصف العديد من المحللين النظام الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال باعتباره يمثل نوعا من خط الأنظمة الشعبية التي عرفتها كثير من البلدان النامية بعد انحسار الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد تطورت هذه الأنظمة باتجاه نمط جديد من الحكم أطلق عليها المختصون في علم الاجتماع السياسي "النظام الموروثي الجديد". فما هو المقصود بهذه المصطلحات وما هي المميزات التي تحملها مثل هذه الأنظمة وما علاقتها بمسألة التحول الديمقراطي باعتباره يؤسس لنموذج آخر من الأنظمة التي عرفتها المجتمعات الحديثة؟.

ويمكن الحديث عن الشعبية باعتبارها حركة أوتيارا سياسيا أو إيديولوجيا عرفتها الكثير من المجتمعات بما في ذلك المجتمعات العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الجزائر تمثل الشعبية إيديولوجيا الحركة الوطنية منذ نشأتها على يد الحركة الوطنية من بداياتها على يد مصالي الحاج في المهجر سنة 1926 بالرغم من تأثره الواضح بالإيديولوجيا الاشتراكية في ذلك الوقت.<sup>1</sup>

فالشعبوية في الجزائر تعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية، وتنتظر إليه باعتباره كيانا سياسيا متجانسا، وجسما غير متباين لا تخترقه انقسامات أو صراعات. وقد ظهرت ذلك بشكل واضح في أدبيات الحركة الوطنية، وجرى تأكيده في أدبيات جبهة التحرير الوطني بداية بنداء أول نوفمبر، 1954، ثم بعده في ميثاق طرابلس. وتجدر الإشارة إلى ان تحديد مفهوم الشعب في أدبيات تلك الموثائق استند إلى معيار أساسي هو مستوى المشاركة في الثورة ضد الاحتلال، وهو ما يفسر الترتيب الذي وضعه الميثاق على أساس درجة ثورية كل فئة من المجتمع. ويعاني هذا التصور الشعبي. الأسطوري المؤسس للنظام الجزائري بعد الاستقلال من عدة صعوبات ذكرنا البعض منها سابقا.

<sup>1</sup> Mohamed Harbi: 1954, La guerre commence en Algerie, Edition - أنظر في هذه النقطة: كتاب - bazakh.2005.P160.

أما بعد الاستقلال وبسبب عمق القاعدة الشعبية التي تشكلت ضد الاستعمار. فإن توجهات الدولة المستقلة ظلت مرتبطة بهذه التطلعات التي أصبحت إطارا لا غنى عنه لتوجيه الجماهير الشعبية. فأصبحت هذه الدولة حاملة للإرادة الشعبية ومجسدة لها بوصفها جماعة سياسية لها مكانة على المستوى الدولي ومتحررة من التبعية له. وانطلاقا من هذا الفهم يمكن اعتبار الدولة الجزائرية المنتج المباشر للإيديولوجية الوطنية التي استطاعت خلال حقبة الحركة الوطنية أنتوحد المجتمع الجزائري لمواجهة النظام الكولونيالي. ولهذا وبسبب الارتباط القوي بالماضي الثوري أصبحت هي المرجعية التاريخية والرمزية لتكوين الدولة الحديثة والشرعية الأساسية لخدمة مبادئها العقائدية.

ضمن هذه الوضعية لا يمكن لأي اتجاه أوتيار سياسي المشاركة في تسيير الدولة دون أن تكون له علاقات مباشرة بذلك التاريخ، وباعتبار أن النظام السياسي الجزائري مرتكز أساسا على شرعية الفعل العسكري.

فإن القوى العسكرية أصبحت ممثلا فاعلا في إدارته لركائز الدولة. وتأتي في المرتبة الثانية كل الفاعلين الذين ساهموا بالنضال السياسي ضمن هذه الحركة الثورية.<sup>1</sup>

وتستطيع أن تحدد مجموعة من الخصائص للنظام الشعبي:

- الطبيعة الوحشية والسلطوية الناكرة صراحة للتباين ومن ثم الرفض المطلق للتعددية سواء في مجال الممارسة السياسية أوفي المجال الثقافي. ويكرس ذلك استيلاء فئات محددة على السلطة اعتمادا على شرعية تاريخية تستمدتها من مشاركتها في الثورة، أو كونها تنتمي إلى الطبقة الأكثر ثورية، أو تعبر عن مصالح تلك الطبقة.

إن رفض الاعتراف بالتباين والتمايز داخل الكيان الاجتماعي بمعنى تشكل المجتمع من مجموعات متباينة بفعل اختلاف المصالح وتعارضها. وفي الخلافات والصراع الذي من

<sup>1</sup> زريق ' نفسية، مرجع سابق، ص 29.

الطبيعيّان يحدث بين تلك المجموعات هوبمثابة أحد العوامل الحاسمة التي تمنع تكوين الدولة الحديثة.

وظهورها السياسي كـمجال مستقل نسبيا للممارسة الاجتماعية. لأن الدولة قائمة علنا لاعترا فبالاختلاف والتمايز الموجود في الكيان الاجتماعي ووظيفتها حل الصراعات الناجمة عن تعارض المصالح بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع.

لذلك تتميز السلطة في الدولة الحديثة بكونها موزعة بين عدة أجهزة ومستويات، السلطة المركزية بما فيها من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكذلك السلطة المحلية بأجهزتها التمثيلية والتنفيذية، بينما يؤدي احتكار السلطة وتركيزها بيد مجموعة محدودة تدعي امتلاكه الشرعية التاريخية إلى تعطيل عمل آليات توزيع السلطة بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المكونة للدولة وإعادة توزيعها باستمرار بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة، أي أنها تمنع التداول السلمي علنا لحكم الشيء الذي يعني في نهاية التحليل إن الشعبية كإيديولوجيا أو نظام لا تؤدي إلى قيام نظام سلطوي تحتكر فيه مجموعة محدودة السلطة والنفوذ فحسب. بل أنها تمنع تلك المجموعة إمكانياتها السيطرة على ثروات البلاد بفعل احتكارها للقوة، وتواجدها المستمر على رأس الأجهزة والمؤسسات الأساسية للحكم منصبه نفسها، الممثل الشرعي بلا منازع للمصلحة الوطنية، وتلك هي الميزة الثانية التي تؤدي إليها الشعبية. بمعنى تشكيل نظام سياسي ذي طابع موروثي ولكنه من نوع جديد.<sup>1</sup>

### - النظام الموروثي الجديد:

لقد كان عالم الاجتماع الأمريكي إيزنشتاد. أول من استعمل مفهوم النظام الموروثي الجديد، مستلهما في ذلك عمل فيبر قبله ليشير إلى تشابه آليات عمل الأنظمة التي ظهرت في بلدان العالم الثالث بعد الاستقلال حيث صعدت نخب عسكرية أو مدنية إلى سدة الحكمة واستولت على الدولة والثروة العمومية وتصرفت فيها بالشكل الذي يتصرف فيه الملك في أمواله وممتلكاته الخاصة،

<sup>1</sup>- العياشي عنصر: المرجع السابق، ص ص: 74-75.

هذه النخب التي وصلت إلى الحكم في غالب الأحيان بطريقة عنيفة، أعطت لنفسها مهمة تاريخية تتمثل في بناء الدولة الوطنية وتحديث المجتمعات اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

وكان ذلك بمثابة مصدر آخر تستمد منه تلك النخب شرعية تتمثل في وهم المهمة التاريخية التي كثيرا ما استعملت كذريعة للاستيلاء على الحكم بقوة، أو البقاء فيه واقامة نظام سلطوي ينفيا للتباين والتمايز ومن وراء ذلك التعددية واستبعاد فكرة توزيع السلطة والتداول على الحكم بطرق سلمية.<sup>1</sup>

إن النظام الشعبوي الموروثي الجديد من أهدافه الأساسية التي استطاع تحقيقها إلى حد بعيد هو انه استطاع تعبئة مختلف القوى الاجتماعية مما استدعى ظهور أنماط جديدة من الولاءات والتحالفات تسوده شبكة من العلاقات العصبوية والقبلية بحيث أصبحت هي الإطار المعياري للمجتمع ما بعد الاستقلال.

وأي بحث عن الاستقلالية خارج هذا الإطار المحدد سلفا من طرف الجماعة الحاكمة يعتبر خروجاً عن مبدأ الاجماع الذي تبنته الدولة في علاقاتها بالمجتمع طيلة فترة ما بعد الاستقلال.

كما يقوم هذا التوجه الجديد على إلغاء كل أشكال الحياة السياسية، التي يحتمل أن تفرز نخب منافسة محتملة للنخب المسيطرة، عن طريق تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته.<sup>2</sup>

وضمن هذا المستوى التحليلي نجد أن هناك اتفاق بين عديالهوري وعبد الباقي الهرماسي في وصفهما للنظام الجزائري بالنظام التعبوي ذي الطبيعة الشعبوية.

ويعتقد الباحث أن الجزائر ضيعت فرصة بناء الدولة الحديثة بسبب استمرارها في تداول خطاب دعائي ( وليس إيديولوجيا بالمفهوم العلمي) مناهض للاحتلال الفرنسي، فلقد استمرت السلطة ما بعد الاستقلال في توظيف الإيديولوجيا الاجتماعية ذات النزعة الوطنية الشعبوية ولم تنتبه

<sup>1</sup> العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 76.

<sup>2</sup> عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص 97-99.

إلى الفجوة التاريخية التي مرت على عهد الاستقلال. ومن هنا المأزق الذي آلت إليه في نهاية السبعينات وحتى اليوم.

### 3- الدولة والمجتمع المدني:

إذا كان بعض المفكرين سواء منهم الأوربيين أو العرب تكلموا بشكل مستفيض عن إشكالية المجتمع المدني في العالم العربي إلا أنهم لم يعطوها حقها الكافي من التحليل لكن من الثابت أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي ظلت ملتبسة وغير واضحة بسبب طبيعة النظم المتسلطة التي استولت على مقاليد الأمور. ومحاولة تدجينها لكل تنظيم يدعى الاستقلالية عن الدولة. الجزائر ليست استثناء ضمن هذا الإطار. فالتغيرات الطفيفة التي مست هيكل الدولة الموروثة عن فترة الاحتلال (الإدارة، القوانين، الأجهزة) وكذلك ممارسات النخب الجديدة أو الأسياد الجدد، لم تغير كثيرا من تلك العلاقة المبنية على نزعة سلطوية من قبل النظام السياسي وأجهزته ومؤسساته تجاه المجتمع. لذلك بقيت نزعة المعارضة والاحتجاج من السمات المميزة للحركة الجمعوية. وقد تجسد ذلك في طبيعة العلاقات المتوترة التي سادت بين الدولة والمجتمع طوال فترة الاستقلال مؤدية أحيانا كثيرة إلى المواجهة والصراع بينهما مرة بشكل مفتوح ومرات أخرى بشكل مضمحل طوال السنوات الماضية.<sup>1</sup>

لعل ما يقوي هذه العلاقة هو الممارسة العميقة لسلطة الدولة الوطنية من قبل نخب احتوت في الماضي كل تنظيمات المجتمع المدني ودجنتها على رأسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين والتنظيمات الأخرى وجعلت منها تكوينات تابعة لإيديولوجية الدولة وحاملة لشعاراتها.<sup>2</sup> وهو الشيء الذي قوى هذه العلاقة في شكلها التصادمي الجدلي. فالممارسة العميقة لسلطة الدولة الوطنية من قبل جماعات سياسية ترفض كل محاولة لظهور تنظيمات أو حركات خارج إطار هيمنتها الإيديولوجية وبعيدا عن سيطرتها البيروقراطية. هي ما يؤكد الخوف المتأصل لدى

<sup>1</sup>- العياشي عنصر، المجتمع المدني، "الجزائر أنموذجا"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 13، أفريل 2001، ص 70.

<sup>2</sup> العياشي عنصر، المجتمع المدني، "الجزائر أنموذجا" المرجع السابق، ص 72.

النخب الجديدة (العسكر والبيروقراطية) من احتمال تكوين مجتمع متحرر ومنعقد بعيدا عن سيطرة الدولة وهيمنة الأقليات السلطوية المتنفدة فيها.

وتكتسي هذه العملية أهمية قصوى في ضوء العلاقة التاريخية المتميزة بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني. حيث ظهر هذا الأخير بمختلف فضاءاته (نقابات جمعيات مهنية رياضية) بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، وقد استمرت نفس العلاقة في مرحلة ما بعد الاستقلال لفترة طويلة لرغم المحاولات الفاشلة للحركة الجمعوية لتقليل تلك السيطرة وتحقيق قدر ولو يسير بعدا عن هيمنة الدولة البيروقراطية بأجهزتها الإدارية والسياسية (الحزب الواحد). لذلك كانت الخاصية المميزة لتلك الحركة الواسعة بتكوين الجمعيات والرابطات في مرحلة الاستقلال هي كونها جرت بطريقة بيروقراطية وتحت السيطرة المباشرة للدولة وأعوانها وأجهزتها.<sup>1</sup>

وهكذا تميز المجتمع المدني في مختلف الفترات بفقدان استقلاليته وموقعه كقوة مضادة تتسهم بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة الوطنية التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة. إضافة لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع. ولم تكن تبعية الجمعيات ذات طبيعة عقائدية فحسب بفعل الروابط القديمة بينهما وبين الحزب الذي قاد الثورة والمؤسسات الانتقالية للدولة الوطنية. بل أنها كانت وما تزال مادية، كذلك بفعل المساعدات العديدة المالية والعينية (عقارات، رخص، حقوق امتياز) التي تحصل عليها قيادات الجمعيات الموالية للسلطة وحرصها السياسي.<sup>2</sup>

ضمن هذا التصور لعلاقة الدولة بالتكوينات الجمعوية نستطيع القول بأن الدولة الجزائرية باسم الحزب الواحد، القائم على الشرعية التاريخية، استطاعت أن تقضي على المجتمع المدني وتزيحه من طريقها - هذا ينطبق على كل المنظمين المدنيين التي وجدت قبل التعددية

<sup>1</sup> جبار عبد المجيد، التعددية الحزبية في الجزائر الفكر البرلماني، مجلة يصدرها مجلس الأمة، الجزائر، العدد الرابع، 2003، ص13.

بوالشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2000، ص115<sup>2</sup>.



السياسية وبعدها- وفي الحالات التي يحاول أن يبرز فيها بشدة، كانت دائما السلطة السياسية تستمليه إليها وتخضعه لتوجيه ورقابة الحزب. إن هامشيته ولد مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع المدني الجزائري. نعني أن الحقوق الاجتماعية والجماعية والحريات الفردية كما تعرفها المجتمعات الليبرالية كانت تمارس وتطبق في إطار تعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة واختياراتها لربط القمة بالقاعدة وتوظيف النخب وتعبئة الجماهير.<sup>1</sup>

#### 4- انتقال إلى الديمقراطية أم نهاية الشعبية:

تحدثت الكثير من الدراسات حول الجزائر على أن مجرد عملية الانتقال من النمط السلطوي في الحكم، إلى النمط الديمقراطي تعني نهاية عهد الشعبية التي سيطرت منذ الاستقلال لسواء على مستوى الخطابات أو على الممارسات العقلية للسلطة. لكن المتأمل لهذه الجدلية يدرك أن تجدر الممارسات السلطوية القديمة والمناورات السياسية داخل الكيان السلطوي في الجزائر. أنها زالت مفاعيل النظام الشعبي قائمة بأشكالها الجديدة. ومغذية لكل أنماط الفعل السياسي. حتنا الذي يحسب على قوى المعارضة<sup>2</sup>.

فإذا كانت الشعبية تقوم كما رأينا على الاعتقاد بوحدة الشعب الذي يمثل كيانا موحدا متجانسا متضامنا وغير مجزأ، فإنها بالضرورة تنفي التباين وترفض الاختلاف وتناضل ضد مثل هذه الأفكار معتبرة إياها من صنع أعداء خارجين وعملاءهم في الداخل الذين يجب مكافحتهم، والقضاء عليهم لذلك فإن الشعبية تقف صراحة في وجه الديمقراطية التي تقوم على الاعتراف بالآخر وبمصالحه وبحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل تعمل على ممارسة خلق الحقوق وصيانتها من كل تعسف

تقف الشعبية في وجه الديمقراطية لأنها مصدر خطر. ليس على السلطة ونفوذ الفئات الحاكمة فحسب، بل أنها تعتقد أنها تجزأ الكيان الاجتماعي وتضعفه من خلال مؤسسة

<sup>1</sup> العياشي عنصر، المجتمع المدني، " الجزائر أنموذجا" المرجع السابق، ص.72.

<sup>2</sup> -Ahmed rouajala, « du nationalisme du F.L.N.a l'islamisme du fis, temps moderne

n°.58 » janvier 1995.

التعددية وممارستها وبذلك نجد النظرة السلبية السائدة لدى الكثير من الذين هم تحت وطأة الايدولوجيا الشعبوية (سواء من الفئات الحاكمة أو المحكومة)، تجاه الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية السياسية، الأحزاب، التيارات المتنافسة وتكوين مجتمع مدني. تنظيماته المتنوعة المعبرة عن مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة. كل هذه تعتبر من وجهة نظر تلك الإيديولوجيا مجسدة لمظاهر التفكك والانحلال التي تصيب المجتمع مؤدية إلى إضعافه أمام أعدائه في الداخل والخارج. وتمتعه من بلوغ أهدافه المتمثلة في المحافظة على الوحدة والنمو الاقتصادي والالتفاف حول زعمائه.<sup>1</sup>

أن المحاولات العريضة التي تقوم بها هذه الأنظمة لبناء مؤسساتها "الشرعية" غالبا ما تتصادم مع الحدود التي يفرضها خطابها السياسي بالذات، وهذه الحدود هي جزئيا، مفروضة من السوق العالمية للأفكار، ومفروضة أيضا بفعل استمرار المطامح والتطلعات المحلية إلى الديمقراطية، والتي تعني كالتأهنا أن السيطرة السياسية لا يمكن أن تكون إلا تعبيرا عن السيادة الشعبية أوفي حالات استثنائية. مسألة تفويض الثورات لإحداث تغيير اجتماعي جذري، وفي ظلمت هذه الظروف، فإن الاضطراب المعتاد في إصدار المراسيم وتشريع القوانين، إلى جانب توسع الجهاز البيروقراطي للأنظمة السلطوية. قد يزيد من قدرتها الآنية على السيطرة والقمع. لكن مثل هذه الإجراءات لن تؤخذ على الأرجح بعين الاعتبار حتى من قبل الناشطين المتعاونين مع الحكما والمستفيدين منه اجتماعيا، على أنها ترتيبات دائمة، أما بالنسبة لفئات الشعب المستبعدة أو المتضررة، فإن الطابع الانفصامي (الشيروفريني) للنظام يفتح لهم المجال الإيديولوجي للتعبير كما يصبح غالبا مطلبهم الأساسي: إزالة النظام السلطوي وإحلال نظام ديمقراطي مكانه.<sup>2</sup>

أما فيما يخص الحالة الجزائرية، يبدو أن الديمقراطية بما هي مقولة نظرية، وبما هي ممارسة مجتمعية، تفهم بصيغ مختلفة، بحسب الجهة أو الطرف الذي يتحدث عنها وموقعه من المجتمع وعلاقته بالسلطة والنظام، هكذا نجد معناها لدى النخبة الحاكمة، يختلف عن ذلك الذي منحت إياها

<sup>1</sup> العياشي عنصر: التحول الديمقراطي في الجزائر " الواقع والآفاق " مجلة رواق عربي المرجع السابق، ص 76.

<sup>2</sup> غليرومو أودونيل، فيليب شميتز: المرجع السابق، ص 32.

تنظيمات المجتمع المدين بما في ذلك الأحزاب السياسية، وان كانت هي الأخرى تتباين في تحديدها للديمقراطية مفهوما وممارسة. فالنخبة الحاكمة مركز عند التعرض لها بخاصة علن الجانب الاقتصادي، بمعنى أنها تختزل الديمقراطية إلى مفهوم الحرية الاقتصادية وتوفير الشروط الضرورية لتوفير اقتصاد سوق الذي يعني في هذا المنظور انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، فالديمقراطية في نظر مهندسي النظام لا تعني أكثر من وسيلة لتحقيق العبء على الدولة باعتبارها مجالا لالتقاء مطالب مختلف شرائح المجتمع، وهكذا سمحت الديمقراطية للنظام بعد اختزالها إلى الليبرالية الاقتصادية بفك الارتباط بين الدولة والمجتمع من ناحية تخفيف العبء الاقتصادي الذي كانت تتحمله في إطار اقتصاد ريعي معتمد على التوزيع وليس على الإنتاج ذلك ما وفر للنظام إعادة النظر في أسس المنظومة الاقتصادية القديمة وفرض خيار اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لمعالجة المأزق الذي وصل إليه النظام الشعبي في نهاية المطاف.

هذا على الصعيد الاقتصادي وهو المستوى الذي يبذويه النظام متحمسا ومدافعا عن الديمقراطية والتعددية، بينما يختلف أمره عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية في أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، حيث يلجأ النظام مرة أخرى إلى إنكار التباين والاختلاف ورفض التعددية، وإذا اضطر إلى الاعتراف بها. فإنه لا يتوالى في مجال الممارسة عن مواجهتها ومحاولة تقييدها والغائها واف ارغها من محتواها مستخدما في ذلك كل ما لديه من خبره في المناورة يمنع المعارضة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية من ممارسة حقها في النشاط السياسي دون قيود غير التي يفرضها قانون التنافس النزيه بين القوى سياسية تسعى للوصول إلى الحكم بطرق سلمية.

إن بنى الدولة التي لا تزال مصابة بعدوى الريعيين والعاجزين من كل صنف، تنظمت في شبكات ممانعة حقيقية. والمفارقة هي أن الرأي العام، المؤيد أكثر فأكثر للإصلاحات، لا يشكل سوى فرق صغيرة مبعثرة ومعرضة لعداوة أولئك الذين يتقلدون السلطة الفعلية فلقد كبح التجدد الإداري وصارت النتائج عشوائية. فيما كانت تتوحد بقوة إستراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بلعور مصطفى ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009.

### المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية في ظل التحول الديمقراطي

تداعيات التغيير السياسي على التغيير الاقتصادي:

ان الاستقرار السياسي يساعد على ترشيد الاقتصاد ودفع إلى المسار الصحيح، كذلك فان تقدم الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى توطيد الاستقرار السياسي وترسيخ التجربة الديمقراطية.

وبالنسبة للدولة الجزائرية فقد تسارعت الأحداث التي عايشتها منذ انتفاضة أكتوبر 1988 فإلى جانب الإصلاحات السياسية تزايدت الحملات للإسراع بالإصلاحات الاقتصادية بغية التحول إلى اقتصاد السوق، ولعل أهمها مثل فيمايلي:

1. استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، ممثلة في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية.

2. الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:

لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02

الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي، فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول الاستثمارات الاستراتيجية والاستثمارات اللامركزية

3. تعميق مبادئ القطاع اخلاص للوطن:

عرب تشجيع السلطات العمومية للقطاع اخلاص على ممارسة كل حرياته الاقتصادية، وهذا بتخلي الدولة عن السياسات السابقة التي تضع قيود أمام المستثمرين الخواص وتحرير الاقتصاد

بالاعتماد على آليات السوق لتحرير الاسعار والقطاع الخارجي، حيث مسح القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج، لضمان متولي نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> صابرين السعو، سياسات المؤسسات المالية الدولية، الاتحاد الدولي للانتخابات، يوم 2020/08/16 من الموقع : [https://www.itucssi.org/IMG/pdf/challenging\\_IFI\\_arabic.pdf](https://www.itucssi.org/IMG/pdf/challenging_IFI_arabic.pdf):

## الفصل الثاني:

تأثير التحول الديمقراطي في الجزائر  
على الإدارة الإلكترونية

**المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداة الجماعات المحلية في الجزائر**  
 لقد شهد العاين تحولات كبيرة في مختلف مجالات الحياة، وذلك نظرا للتطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فظهور الأنترنت أدى إلى التحول من الأساليب التقليدية في عقد الصفقات والاتصال إلى استعمال الأسلوب الرقمي، الذي يعتمد على استخدام الأجهزة والأدوات التي تدار بشكل رقمي.

### المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية

ومع التقدم العلمي والتقني والنمو الواضح في الثورة الإلكترونية ظهرت الإدارة الإلكترونية التي تجسد اتجاهها جديدا في الإدارة المعاصرة والتي تسعى لتحويل المؤسسات إلى مؤسسات الكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنجاز جميع أعمالها ومعاملاتها ووظائفها الإدارية.

### الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

يعتبر مفهوم الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة حديث النشأة حيث يعد من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم العصرية، ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لتطور شبكات المعلومات والاتصالات، و الذي أحدث تحولاً هاماً في أداء المنظمات بتحسين إنتاجيتها و سرعة أدائها و جودة خدماتها<sup>1</sup>.

و تشير الإدارة الإلكترونية إلى استخدام المعلومات و وسائل الاتصال التكنولوجي كالشبكات المتكاملة بعيدة المدى، و الإنترنت و الكمبيوتر من قبل الإدارات الحكومية. تعتبر الإدارة الإلكترونية عملية ديناميكية مستمرة لتحسين إنجاز مختلف الأعمال. في الوقت الراهن

<sup>1</sup>سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، بدون سنة النشر، ص24.

ترتكز العديد من الدول على هذا النوع من الإدارة بحيث توظفها بكثافة لتجعل منها نموذجاً فعالاً لإنتاج و تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين<sup>1</sup> .

### -مختلف التعاريف الإدارة الإلكترونية:

الإدارة لغةً هي الإحاطة، ونقول أدار الرأي والأمر أي أحاطما .

أما اصطلاحاً فهي فن قيادة و توجيه أنشطة جماعة من الناس نحو تحقيق هدف مشترك . والإدارة الإلكترونية اصطلاحاً هي جهود إدارية تتضمن تبادل المعلومات و تقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية و تكلفة منخفضة عبر أجهزة الكمبيوتر و شبكات الانترنت مع ضمان سرية و امن المعلومات المتناقلة<sup>2</sup>.

كما تعرف بأنها "الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تحويلها لتكون الوسيط الأساسي للعمل فهي إدارة بلا أوراق تعتمد على الأرشيف و البريد و المفكرات الإلكترونية و تعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم لذلك تسمى أيضا<sup>3</sup> 24/7". و تعرف أيضا الإدارة الإلكترونية هي "تنفيذ كافة المعاملات و الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال من خلال شبكات المعلومات و قواعد البيانات باستخدام و سائل الاتصال الحديثة الإنترنت و الهواتف بما يدعم كفاءة و فعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالب الخدمة و مقدمها"<sup>4</sup> من التعريفات الشائعة للإدارة الإلكترونية ما يلي:

<sup>1</sup>مصطفى إبراهيم و آخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، تركيا، 1960ص. 302.

<sup>2</sup>كشك محمدجت، مبادئ الإحصاء و استخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، 1999، ص4.

<sup>3</sup>الحمادي بسام عبد العزيز و الحميضي و ليد سليمان، الحكومة الإلكترونية: الواقع و المعوقات و سبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية مقدمة للندوة الدورية العاشرة المنعقدة بمعهد الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004، ص3.

<sup>4</sup>الحمادي، عبد العزيز بسام، مفاهيم و متطلبات الحكومة الإلكترونية .معهد الإدارة العامة، مؤتمر الحكومة الإلكترونية، الرياض : 29يناير، 2002، ص32.



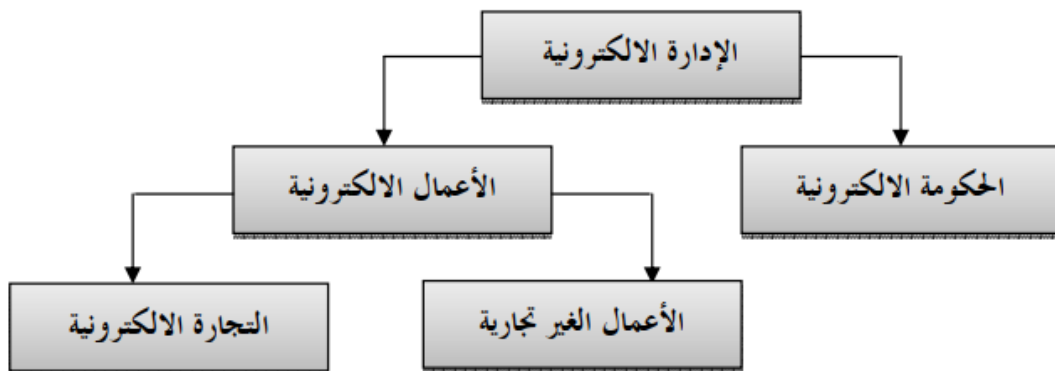
1- المفهوم الشائع للإدارة الإلكترونية على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية و إحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات و تحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً<sup>1</sup>.

2- الإدارة الإلكترونية كما يعرفها (الفيلكاوي، 2002) هي " استخدام و سائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة، والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، و التواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.

3- تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات و المعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة. و تعرف أيضاً على أنها:

4- "مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت و الاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات و مستويات الحكومة، لتقديم جميع الخدمات و المعاملات للأفراد و الحصول على المعلومات في شتى المجالات ببسر و سهولة"<sup>2</sup>.

الشكل رقم 1: طبيعة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية وبين المصطلحات الإلكترونية السابقة



<sup>1</sup>توفيق عبد الرحمن، الإدارة الإلكترونية. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2003، ص95.  
<sup>2</sup>السالمي، علاء عبد الرازق، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص32.

إنَّ الإدارة الإلكترونية تتفرع عنها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية، و كذلك الحكومة الإلكترونية و التعلم الإلكتروني، و بالتالي نجد أنَّ الإدارة الإلكترونية أشمل و أعم.

### الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية

من بين أهم أهداف المباشرة للإدارة الإلكترونية نذكر السرعة و الدقة في إنجاز المعاملات، و تقليل الوقت و الجهد و التكلفة، و بصورة غير مباشرة في منع التضاحم أمام مكاتب الموظفين، و القضاء على مشكلة تكديس الأوراق و غيرها من السلبيات<sup>1</sup>.

كما تهدف أيضا إلى رفع مستوى الأداء و الكفاءة الإنتاجية و تطوير العمل الإداري و تقليص الإجراءات الإدارية و تقديم الخدمات في وقت قياسي و بأقل جهد ممكن و كذا استخدام الأمثل للطاقات البشرية و زيادة دقة البيانات<sup>2</sup>.

و من أهدافها أيضاً التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث التي تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة حسب قاموس أكسفورد كما أنها تعمل على إتمام الأعمال الصحيحة. فلإدارة الإلكترونية تأكد على أهمية تلبية احتياجات العمل في الوقت و الزمان الذي يكون فيه المواطن بحاجة إلى الخدمة في أسرع وقت ممكن.

للإدارة الإلكترونية أهمية للدولة، المواطن و المنظمات، كما أنها تسعى إلى خفض تكاليف الإنتاج و زيادة الربحية، تحسين مستوى أداء الهيئات الحكومية و تفادي مخاطر التعامل بالورق. لقد أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصال والاقتصاد الرقمي فاعلاً أساسياً في التعاملات بين مختلف القطاعات و الإدارات في الجزائر و هو ما يسمح بالاستغناء عن الكثير من أطنان الورق (أكثر من نصف مليون طن) المستعملة في الطرق التقليدية وتقليص فاتورة الاستيراد في ظل الأزمة التي تعيشها الجزائر.

<sup>1</sup> هيم الفيلكاوي، الحكومة الإلكترونية، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد ، 19 السنة الخامسة، نوفمبر ، 2002، ص50.  
<sup>2</sup> عامر، طارق عبد الرؤوف، الإدارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ، 2007، ص28.

تسعى الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق هذه الأهداف بفضل الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات و الاتصالات و يمكن أن نحصر أهمها في رفع مستوى الجودة و كذا فعالية الكلية للمنظمات و الإدارات من خلال الاستعمال الأمثل لتقنية و نظم المعلومات و الاتصال.

تحقيق الشفافية و البعد عن المحسوبية و الحفاظ على سرية المعلومات و التقليل من فقدانها<sup>1</sup> كما تهدف إلى الإمكانية أداء الأعمال عن بعدو يكمن الهدف الرئيسي للإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات بسهولة و كفاءة و فاعلية عالية. فالثورة رقمية تقضي على كثير من البيروقراطية وتتبع الاقتصاد الوطني.

### المطلب الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

#### الفرع الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية

##### 1. شبكة الانترنت في الجزائر

حسب إحصائيات 2011 بلغت أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في الجزائر حوالي 3.7 مليون جهاز و بلغ عدد مستخدمي الانترنت 7.7 مليون أما بالنسبة لمشاركي الهاتف الثابت 3.1 مليون و فيما يخص لمحمول 35,7 مليون مشترك. كما أنّ مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات 1.36 نقطة. حيث صنف "دافوس" الجزائر في تقريره لتكنولوجيات و تقنية المعلومات في المرتبة 129 عالمياً من أصل 148 دولة. كل المؤشرات الخاصة هذا التقرير تشير أنّ الجزائر تحتل المراتب الأخيرة<sup>2</sup>.

حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" احتلت الجزائر المرتبة 105 عالمياً سنة 2015 من إجمالي 144 دولة من ناحية شبكة الاتصالات و الطرقات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد، المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول شرطة دبي في الفترة من 24 إلى 26 إبريل ، 2003 ، ص 18.

<sup>2</sup>Zhiyuanfang , E\_Government in Digital era : Concept, practice, and Development

,International ,Journal of theInternet and Management, vol.1.,no , 2, 2002, p. 3.

<sup>3</sup>الطعامنة، محمد محمود، و العلوش، طارق شريف، الحكومة الإلكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

و حسب وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال فإنَّ عدد مستخدمي الأنترنت عالي النطاق بالجزائر قد بلغ 11 مليون مستخدم بزيادة قدرت بمليون مستخدم مقارنة بالعام 2011 وذلك بالنسبة لمستخدمي الاديسال وحاملي الحواسيب المحمولة ومستخدمي الشبكة في المؤسسات والأسر والفئات الإجتماعية المختلفة.

كما أكد على أنَّ جميع المؤسسات التربوية والجامعات والمعاهد التكوينية هي حالياً مبروطة بشبكة الانترنت و أنَّ نحو 400 إقامة جامعية مبروطة بشبكة الانترنت. و فيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم، أكد الوزير 85 % أنَّ من المؤسسات التربوية تستخدم الشبكة العنكبوتية بالإضافة إلى 70 % من المتوسطات و 25 % من المدارس الابتدائية.<sup>1</sup>

كما يعرف قطاع الصحة شبكة معلوماتية موثوقة في إطار مشروع الصحة الإلكترونية. كما أنها حالياً تعمل جاهدةً على إستبدال الكابلات الكلاسيكية بالألياف البصرية 46. النسبة لبلدان العربية، فقد احتلت المغرب المرتبة 13 إفريقيا بمعدل سرعة تدفق / 6.1 م ث، أما موريتانيا تحصلت على المرتبة 17 إفريقياً بمعدل سرعة اتصال / 5.7 م ث تليها تونس المرتبة 18 إفريقيا بمعدل سرعة تدفق / 4.9 م ث الجزائر في المرتبة 21 إفريقياً ب / 3.3 م ث، في حين احتلت مصر المرتبة 23 إفريقياً بسرعة تدفق / 2.99 م ث و المرتبة الأخيرة عربياً كانت من نصيب السودان بمعدل سرعة اتصال / 2.44 م ث حسب إحصائيات سنة 2015. هذا و قد تمكنت الجزائر بفضل إستراتيجيتها لتطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من فرض نفسها كأحد البلدان الأكثر حيوية في هذا المجال خلال سنة 2016 بحيث حققت تقدماً معتبراً في إطار سياستها الرامية إلى بناء مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي من خلال تحسين مكانتها بتسع مراتب ضمن التصنيف الاتحادي للاتصالات السلكية و اللاسلكية في قراره المتعلق بمجتمع المعلومات خلال سنة 2016 ف . الجزائر توجد هذه السنة ضمن البلدان الثلاثة الأولى في العالم التي حققت تقدماً أكثر في مجال مؤشر تطور تكنولوجيات الإعلام و

<sup>1</sup>علاء عبد الرزاق السالمي، "نظم إدارة المعلومات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص34.

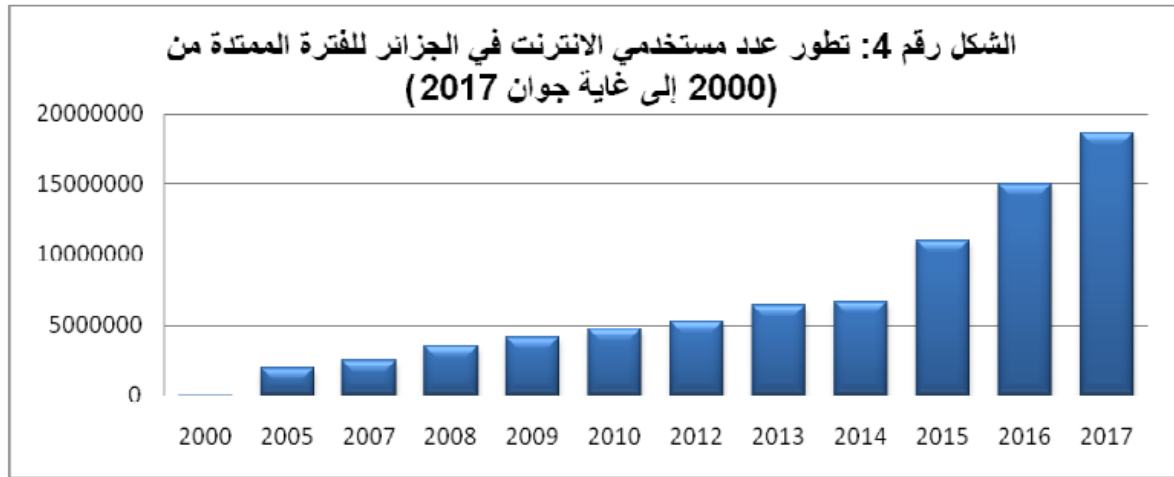
الاتصال من 3.74 في سنة 2015 إلى 4.40 في سنة 2016 أي من المرتبة ال 112 إلى المرتبة 103 في ظرف سنة واحدة.

و يذكر أنه ما بين 2010 و 2015 لم تتقدم الجزائر سوى بمرتبة واحدة لتنتقل من المرتبة 114 إلى المرتبة 112 في التصنيف العالمي الذي شمل 167 بلد في مجال مؤشر تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال. و أكد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية هولين زهاو فإنَّ الجزائر تقدمت بسرعة كبيرة لتتجاوز نسبة ال 115 بالمائة مقارنة ببلدان الأخرى من القارة الإفريقية و تتقدم بـ 9 مراتب ضمن التصنيف العالمي لسنة 2016. كما تم ربط 17920 مؤسسة مدرسية بالإنترنت. من خلال الجدول التالي نلاحظ تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر من خلال تقرير البنك الدولي للفترة الممتدة من ( 2000 إلى غاية جوان 2017).<sup>1</sup>

الجدول رقم 1: عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة الممتدة من (2000 إلى غاية جوان 2017)

<sup>1</sup>ياسين، سعد، الإدارة الإلكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة،السعودية، 2005 ، ص22.

السنوات	المستخدمين الانترنت	عدد السكان	النسبة المئوية%
2000	50 000	31 795 500	0,2 %
2005	1 920 000	33 033 546	5,8 %
2007	2 460 000	33 506 567	7,3 %
2008	3 500 000	33 769 669	10,4 %
2009	4 100 000	34 178 188	12 %
2010	4 700 000	34 586 184	13,6 %
2012	5 230 000	37 367 226	14 %
2013	6 404 264	38 813 722	16,5 %
2014	6 669 927	38 813 722	17,2 %
2015	11 000 000	39 542 166	27,8 %
2016	15 000 000	40 263 711	37,3 %
2017	18,580,000	41,063,753	45,2 %



يوضح الشكل رقم 3 تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة الممتدة من (2000 إلى غاية جوان 2017) حيث عرف نموًا مستمرًا و إيجابيًا<sup>1</sup>

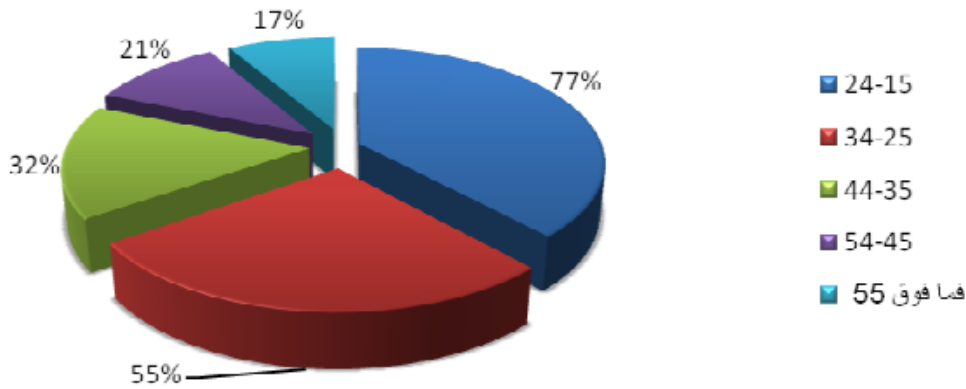
**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادًا على معطيات الجدول رقم 01 و حسب تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية فان عدد مستعملي الانترنت 18,09 % و الهاتف الثابت

<sup>1</sup> ياسين، سعد، مرجع سابق، ص 23.

لكل مئة شخص حوالي 7,75% و النقال 93,31% و عليه تقدر قيمة مؤشر الهياكل القاعدية للاتصالات بحوالي 1.0,193<sup>1</sup>

و يتصفح أكثر من 13,10 مليون جزائري الانترنت يومياً حسب دراسة حول الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بالجزائر قامت بها الشركة المختصة "إمار للبحوث والاستشارات." حيث يتراوح سنهم 15 عاما وما فوق يتصفحون يومياً الانترنت وهو ما يمثل نسبة 46% من هذه الشريحة من المجتمع و أنّ حوالي 82,10% من هذه الفئة العمرية يترددون يومياً على مواقع التواصل الاجتماعي أي نسبة 38% من عدد السكان. ويعتبر الانترنت أهم وسيلة إعلام لدى الشباب باعتبار أنّ السن عامل محدد للسلوك إزاء هذه الوسيلة الإعلامية بحيث سجلت 77% من الفئة العمرية -24 15 سنة و 55% من فئة - 34 25 سنة و 32% من فئة 35 - و 44 21% من فئة - 54 45 سنة إضافة إلى 17% من فئة 55 سنة فما فوق يتصفحون الانترنت و يزورون مواقع التواصل الاجتماعي يوميا مثلما يوضح الشكل التالي:<sup>2</sup>

الشكل رقم: استعمال الانترنت حسب الفئات العمرية



<sup>1</sup> نجم عبود، "الإدارة و المعرفة الالكترونية: الإستراتيجية ، الوظائف ، المجالات"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 157.

<sup>2</sup> عامر طارق عبد الرؤوف، "الإدارة الالكترونية: نماذج معاصرة"، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 2007، ص 25.

و سجلت الكثافة الإجمالية للإنترنت بالجزائر قدرت بـ 82.08 بالمائة خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 مقابل 71.17 سنة 2016. هذا وقد بلغ العدد الإجمالي للمستخدمين المسجلين في الإنترنت الثابت والنقال 33.815 مليون في نهاية مارس، 2017 مقابل 29.538 مليون مشترك سنة 2016 أي ارتفاع بـ 4.28 مليون مشترك، وفسرت الوزارة ذلك بانتقال مشترك نظام "جي. أس. أم" نحو شبكات الجيل الثالث والرابع. وأبرزت وزارة البريد وتكنولوجيا الإتصال، أنّ عدد المستخدمين في الإنترنت الثابت، انتقل من 2.859.157 سنة 2016 إلى 2.954.083 في مارس، 2017 في حين انتقل عدد المستخدمين في الإنترنت من 26.679.543 سنة 2016 إلى 33.815.995 في مارس الفارط. و تظهر أرقام الوزارة أنّ خطوط الاتصال للإنترنت الثابت أي نسبة الدخول للإنترنت مقارنة بالسكان قد انتقلت من 6.88 بالمائة سنة 2016 إلى 7.17 بالمائة في مارس<sup>1</sup>

إرسال أفضل من هاتف ذكي أو من لوحة الكترونية. هذا و سيكون من السهل جدا مشاهدة الفيديوهات بجودة عالية والاستماع إلى المحتويات الصوتية و تحميل الصور و الملفات ذات الحجم الكبير مما يساهم في تسهيل حياة المواطنين و المهنيين الذين يستعملونه كوسيلة عمل. ومن المرتقب أن تعزز هذه التكنولوجيا استعمال تكنولوجيا الإتصال في الجزائر. و فور الشروع في استغلالها من قبل المتعاملين الثالث للهاتف النقال (موبيليس و أوريدو و جازي) عرفت تكنولوجيا الجيل الرابع إقبالا كبيرا من

طرف مستعملي الإنترنت الجزائريين الذين سارعوا بعد الإعلان عن إطلاقها إلى الوكالات التجارية لتحديث شرائحهم من الجيل الثالث.

فبالنسبة لوزارة البريد و تكنولوجيا الإتصال و الإعلام يندرج مشروع إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع ضمن أولويات السياسة الوطنية الرامية إلى عصنة إدارة و جعلها أكثر وأقرب من المواطن

<sup>1</sup>الهوش، أبو بكر محمود، الحكومة الإلكترونية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ، 2006ص.



و مرفق عام، يضمن خدمات مبسطة وذات جودة عالية للمواطنين. كما أطلقت الجزائر بالموازات مع إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع "الدفع الإلكتروني" لتسهيل المعاملات التجارية. و تعد أيضا من بين المراحل الرئيسية لمسار عصرنة المنظومة البنكية و منظومة الدفع المندرجتان في إطار إستراتيجية الجزائر الإلكترونية ف . الدفع الإلكتروني لا يهدف إلى التقليل من تكاليف وأجال المعاملات البنكية فحسب بل يساهم أيضاً في تحسين الوضع المالي للشركات. و تسمح هذه الخدمة بالشراء سلع أو خدمات من المواقع التجارية عن بعد بطريقة آمنة و سريعة.<sup>1</sup>

حيث منحت أزيد من 500.000 كلمة سر لحاملي البطاقات البنكية المقدر عددهم ب 1.3 مليون في غضون أسابيع فقط عن تاريخ إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني التي خصت في البداية حوالي عشرة بنوك وعشر شركات 48. كما تم إصدار البطاقة البيومترية و الإلكترونية بالنسبة لجواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية كخطوة هامة في عصرنة و رقمنة الإدارة الجزائرية و جعلها مواكبة لتطورات العصر و مسايرة التكنولوجيات الإعلام والاتصال. و قامت الجزائر بتحديث مصالح الحالة المدنية عبر 1541 بلدية بأجهزة الإعلام الآلي. يدل إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع للهاتف النقال على الأهمية التي توليها السلطات العمومية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال لوضعها في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد و توجيه البلاد نحو اقتصاد المعرفة 49. هذا و قد التزمت الحكومة بإدراج تكنولوجيا الجيل الرابع للاتصالات النقالة في الجزائر أكتوبر 2016 حيث توفر خدمة الجيل الرابع سرعة تدفق تفوق (الأدي أس أل) من 2 إلى 3 مرات بينما تتجاوز سرعتها تدفق الجيل الثالث من 05 إلى 10 مرات. من الناحية الاقتصادية سيشكل نشر التدفق العالي للهاتف النقال في أكبر أقطاب النشاطات إضافة كبيرة للمجهودات المبذولة في إطار عصرنة القطاع الاقتصادي كما يعد ركيزة أساسية لتعزيز متطلبات الاقتصاد الرقمي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> غنيم أحمد محمد، "الإدارة الإلكترونية، آفاق الحاضر و تطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004، ص 31.

<sup>2</sup> نجم، نجم عبود، الإدارة الإلكترونية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص 127.

و لهذا الغرض قامت الجزائر بتكثيف الجهود الرامية إلى تحديث الإدارة و تغيير السلوكيات، حيث يتم في هذا الإطار إقامة مرصد للخدمة العمومية تسند له صلاحيات تقديم اقتراحات للمساهمة في "معالجة الاختلالات والقضاء على البيروقراطية وانعدام الفعالية". حيث خصص لتحسين الخدمة العمومية ما بين 2000 و 2013 غلاف مالي يقدر بـ 1666 مليار دج. هذا و لقد صنف موقع المؤشر العالمي للابتكار الجزائر عام 2014 من حيث استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية في المرتبة 128 من أصل 135 دولة، الأمر الذي يترجم النمو المتباطئ الذي حققته الجزائر نحو استخدام مفاهيم الحكومة الإلكترونية. في حين احتلت الجزائر المرتبة 150 عالمياً من ناحية مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، بحيث قدرت قيمة المؤشر بـ 0,299 و بلغت قيمة مكونات الخدمة الإلكترونية 0,065 أما البنية التحتية للاتصالات بلغت 0,193 سنة 2016 حسب ما يوضحه الجدول التالي:

### الفرع الثاني: رقمنة الإدارة الإلكترونية الجزائرية

إن هناك الكثير من العوامل التي تعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية وهي:

#### 1- المعوقات الإدارية:

بالرغم من أن بعض المؤسسات اعادت هيكلة نفسها بطرق مبتكرة للتماشى مع التطورات في العصر الرقمي إلا أن الفعالية العظمى منها ما زالت تعتمد على الهياكل الهرمية التقليدية والتي تقف عنده في تطبيق التقنيات الحديثة، والاستفادة من معطياتها في تطوير منظماتها مما أدى إلى وجود معوقات جديدة قد تعرقل الدخول نحو الإدارة الإلكترونية ومن اهمها نقص التمويل والكفاءات البشرية، المعلومات، التكنولوجيا ومثل هذه المعوقات تساعد على تشخيصها وتقويمها وتحديد مواجهته وعلاجها.

ومن أبرز المعوقات الإدارية ما يلي:

• **الرؤية والهدف:** إن معرفة الرؤية مهمة خصوصا عندما تكون المنظمة في حالة انتقالية، فالعالمين بحاجة إلى معرفة الأهداف الرئيسية للمنظمة خصوصا رسالتها ورؤيتها، لأن لهذه الرسالة والرؤية تأثيرها على المنظمة حاضرا ومستقبلا.<sup>1</sup>

• **التخطيط:** بالرغم من أهمية التخطيط و ما يحققه من مزايا للمؤسسات، إلا أن معظم المؤسسات تعاني من العشوائية في التخطيط و عدم الاعتماد على خطط و استراتيجيات محكمة تساعدها على مواجهة التحديات والتغيرات المتسارعة في جميع المجالات واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

• ضرورة أن يكون هناك تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات لكي تتمكن من تطوير ميزتها التنافسية والحفاظ على مركزها و لتحقيق هذا الهدف يجب أن تقوم المؤسسات بالتفكير الإبداعي و يتضمن ذلك بيئة العمل الحالية و أهداف و استراتيجيات المؤسسة، و فهم قدرات النظام الحالي و التطلع لكيف يمكن لنظم المعلومات أن تنتج مميزات مستقبلية للمؤسسة.<sup>2</sup>

## • 2- المعوقات التقنية

إن ضعف البنية الأساسية لنظم المعلومات و الاتصالات و ضعف كفاءتها التشغيلية من أهم المعوقات التي تواجه المنظمات البيئية الإلكترونية و هناك مجموعة من المعوقات التقنية التي تعيق الاستفادة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وقد حددت فيما يلي:

- عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها.
- اختلاف القياس و المواصفات بالأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يشكل صعوبة بالربط فيها.

<sup>1</sup>ياسين سعد غالب، "الإدارة الإلكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية"، الإدارة العامة للطباعة و النشر، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص22.

<sup>2</sup>عامر طارق عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص45.

- عدم وجود وعي حاسوبي و معلوماتي عند بعض الإداريين.
- ارتفاع كلفة الاشتراك أحيانا.
- معوق اللغة، خاصة و أن معظم الموارد و المعلومات الموجودة على الشبكة هي باللغة
- 
- الإنجليزية يقابل ذلك قلة في المواقع العربية المتوفرة فيها.<sup>1</sup>

### 3- المعوقات الديموغرافية

- تتمثل التغييرات الديموغرافية في زيادة القوى العاملة الشابة على وجه الخصوص، نظرا للتركيب العمري الفتى مع ارتفاع في مستوى التعليم و المهارات بين القوى العاملة.
- و نتيجة لهذه التغييرات الديموغرافية ستزداد الضغوط على إدارات الموارد البشرية من أجل التعامل مع معضلة توفير فرص العمل للمؤهلين وإيجاد فرص للترقية في مسارات و خطوط معينة.

### • 4- المعوقات الاجتماعية

- ستتسأ هذه التحديات نتيجة التغييرات التي ستطرأ على النظرة الاجتماعية نحو العديد من الظواهر و المفاهيم في شتى أطر الحياة بشكل عام، و النظرة نحو العمل بشكل خاص، و يحتم ذلك العمل على التكيف مع هذه التغييرات و إلا ازدادت حدة المشكلات التي تواجهها الموارد البشرية وصياغة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية لتتناسب الاختلاف في نظم الاتجاهات الاجتماعية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: رقمنة الإدارة الجزائرية:

- توجهت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، في إطار الإصلاحات الإدارية بالدخول التدريجي في عصر المعلومات، قصد ترقية وظائف المؤسسات الحكومية، و منظمات الخدمة العمومية، و تبنت إحداث سلسلة من التغييرات على و وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن أنشطتها الخدمية بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية، في سبيل ترشيد الخدمة العمومية.

<sup>1</sup>السالمي علاء، "الإدارة الإلكترونية"، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 37.

<sup>2</sup>عامر طارق عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 27.

في هذا السياق، حاولت العديد من القطاعات العمومية الشروع في تطبيقات الخدمة العامة الإلكترونية تستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، و يعد قطاع البريد و المواصلات أولى القطاعات الخدمية التي شملتها عمليات الرقمنة، قبل أن تتبعها قطاعات أخرى و ذلك ما سنتناوله وفق الآتي:

### 1- قطاع البريد و المواصلات

في إطار تنفيذ الإدارة الإلكترونية، فقد شرعت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال في عدة مشاريع بالتعاون مع الوزارات الأخرى، تتمحور هذه المشاريع أساسا حول:

- تطوير و وضع قاعدة حيوية لتسيير المضامين و تقديم الخدمات عبر النت لصالح القطاعات الوزارية الجزائرية:

يتمثل هذا المشروع في تطوير ووضع عبر النت مواقع خاصة بعشرة قطاعات وزارية، لاسيما وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التجارة ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بحيث يهدف هذا المشروع للسماح للمواطن بامتلاك واجهة معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها الوزارات والخدمات العمومية والإجراءات الإدارية المتعلقة بها من جهة، وتشجيع العمل التعاوني وإدراج الخدمات عن بعد والإجراءات عن بعد من جهة أخرى.<sup>1</sup>

- تصميم و تطوير بوابة المواطن: في سنة 2011، أطلقت وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الانترنت بوابة المواطن " "، من أجل السماح للمواطن بامتلاك نفاذ مباشر و واضح إلى مجمل الإجراءات الإدارية و قائمة الخدمات التي تقدمها الإدارة و إلى كل المعلومات التي من شأنها أن تكون مفيدة له، و نظرا للعدد الكبير من المعلومات الواردة في هذه البوابة، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في طريقة عرض هذه المعلومات، و في هذا الصدد فقد تقرر إعادة التفكير في تقديم البوابة و هذا بعرض المعلومات

<sup>1</sup> عامر طارق عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص28.

بالنظر إلى وجهة نظر المواطن لا الإدارة.<sup>1</sup>

• تطوير و وضع موقع انترنت مخصص للإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء مؤسسة في الجزائر: يهدف هذا المشروع الذي تم إطلاقه في عام 2015 بالتعاون مع القطاعات الوزارية المعنية، إلى تسهيل إجراءات إنشاء مؤسسة في الجزائر و تحسينها و جعلها أكثر ليونة، و ذلك لتحسين مناخ الأعمال و جعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية، يتمثل هذا المشروع في وضع بوابة انترنت تحتوي على مخطط إنشاء مؤسسة منذ أول خطوة إلى آخرها، مرحلة بمرحلة، وكذا من وجهة نظر المقاول، كما يلعب دور الشباك الوحيد الذي يسمح بمركزية إجراءات إنشاء مؤسسة و جعلها أكثر ليونة، تتمثل هذه الخطة في ملاءمة استمارة واحدة عبر الانترنت، و التي ستستعمل فيما بعد من قبل الأطراف المعنية (الموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الإدارة الجبائية وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء) للتمكن من منح السجل التجاري و رقم التعريف الضريبي و الانخراط في الضمان الاجتماعي.

• نشر مشروع الطب عن بعد: يتمثل هذا المشروع الذي تم انهاءه في جويلية 2015، في ربط خمسة (5) مراكز استشفائية جامعية و 12 مؤسسة عمومية استشفائية من أجل التمكين من الوصول إلى خدمات العلاج و التداوي عن بعد، بدءا من مجرد تحويل الملفات الطبية، ووصولاً إلى الفحص عن بعد، كما سيسمح هذا المشروع بتقديم خدمات الإعانة و الخبرة و التكوين عن بعد، و هذا ما سيجنب تنقل المرضى من مستشفى الأخر لمجرد فحص أو استشارة طبيب مختص.<sup>2</sup>

**تطبيق التصديق الإلكتروني:** لكونه يمثل أساس الثقة لكافة الإدارات الإلكترونية، فإن التصديق الإلكتروني يجب أن يسبق كل عملية إخلاء من الوثائق الرسمية و/أو القيام بالإجراءات عن

<sup>1</sup>مرجان السيد، "دور الإدارة العامة الإلكترونية و الإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية"، مجلة البحوث الفقهية

و القانونية، جامعة القاهرة، العدد 2005، ص.20

<sup>2</sup>ياسين سعد غالب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

بعد .

لهذا الغرض صادق المشرع الجزائري على القانون 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015، والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتصديق الإلكتروني.

يخول هذا القانون لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تنفيذ سلطة التصديق الإلكتروني بالفرع الحكومي. تكلف هذه السلطة بتأطير طرف الثقة الآخر ( مقدمو خدمات التصديق الإلكتروني لحساب مؤسسات حكومية) وإصدار المصادقات الإلكترونية المستعملة من طرف الفاعلين في الفرع الحكومي في المبادلات من نوع G2G و G2B و G2C.

ويهدف تطوير الإدارة الإلكترونية تم وضع مواقع انترنت مؤسساتية من أجل السماح للمواطنين بالوصول إلى مختلف المعلومات الضرورية و التفاعل مع الإدارة وكذلك من أجل إجراء بعض العمليات الكترونيا.

## 2- قطاع العدالة

عرف قطاع العدالة في الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين الخدمة العمومية من خلال عمليات العصرنة التي شملته، حيث يعد نظام الإمضاء و التصديق الإلكتروني للوثائق القضائية بمثابة ثورة حقيقية في مجال القضاء وتحسين الخدمة العمومية للمواطن، الذي أصبح في إمكانه الحصول على شهادة الجنسية و شهادة السوابق العدلية عبر البريد الإلكتروني فقط.<sup>1</sup>

من ضمن الإنجازات المحققة ضمن مشروع عصرنة قطاع العدالة:<sup>2</sup>

- انجاز أرضية أنترنت: مند نوفمبر 2003 و إنشاء موقع الكتروني لوزارة العدل.
- إنشاء بوابة القانون.

<sup>1</sup>محمد الصيرفي، "الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية"، مؤسسة حورس الدولية، 2008، ص 99.

<sup>2</sup>السالمي علي و عبد الرزاق السطيلي خالد إبراهيم، "الإدارة الإلكترونية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 95.

- انشاء مركز وطني للسوابق العدلية تم استلامه في 06 فيفري 2004.
- نظام تسيير و متابعة الملفات القضائية.
- نظام تسيير و متابعة المساجين.
- نظام تسيير أوامر القبض.
- رقمنة الأرشيف القضائي.

إن إدخال الإدارة الإلكترونية إلى قطاع العدالة، ليس مجرد مكنة مواكبة للعصر، إنما يعكس حقيقة جهود الدولة الرامية إلى عصنة القطاع و تحسين الخدمة العمومية، خاصة و أن هذه العملية رافقها تكوين مكثف للقضاة و الموظفين.

و تجدر الإشارة أنه بالرغم من الاستحسان الذي أبداه المواطن الجزائري حول الخدمات الإلكترونية، إلا أن تواصله مع الأجهزة القضائية من خلال شبكة الأنترنت يظل محدودا جدا، لتصبح بذلك تغيير عقلية المواطن الجزائري أحد أهم التحديات التي تواجه عصنة قطاع العدالة.<sup>1</sup>

### 3 - قطاع البنوك

عرف القطاع البنكي في الجزائر قفزة نوعية في إطار عصنة الخدمات المالية و الانتقال من التعاملات الكلاسيكية إلى التعاملات الإلكترونية و الرقمية التي تتبع أحدث الوسائل و أسرع الطرق و تواكب التطور التكنولوجي و الآلي فيما يتعلق بعمليات صرف و إيداع و سحب و تحويل الأموال، و إن كانت حركة التقدم و سرعة انتشارها بطيئة بين زبائن البنوك إلا أن التقنيات و البرمجيات التي طبقت و التي في طريقها للتطبيق من أجل ضمان

<sup>1</sup> السالمي علي و عبد الرزاق السطيلي خالد إبراهيم، مرجع سابق، ص 96.



خدمة أرقى تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي و التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها أن تحقق الهدف المنشود و هو رقمنة المؤسسات المصرفية و تطوير التعاملات و تحريرها من مواعيد الإدارة و طرح في هذا الصدد أهم التطورات التي عرفتها أنظمة الدفع و التبادلات المصرفية انطلاقا من البطاقة المصرفية الإلكترونية إلى بطاقات الائتمان الممغنطة الأخرى على غرار بطاقة فيزا و غيرها من البرمجيات التي أعطت للبنك الجزائري مكانة بارزة.<sup>1</sup>

إلا أن تعتبر المنظومة البنكية الجزائرية من الأنظمة المتأخرة على الصعيد الدولي و الإقليمي، بالنظر إلى التخلف و بطء وتيرة المعاملات المالية، تحت ذريعة إضفاء حماية مالية أكبر للتحويلات، و المحافظة على ممتلكات الزبائن الخواص و الشركات.

#### 4- قطاع الضرائب

باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها و تبسيط إجراءاتها و تحسين أدائها. أو على هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة و الارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية و الشفافية و نوعية خدماتها.

يتم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة و التحصيل و الرقابة و المنازعات، تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية تركز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات و الاتصال كأداة عمل و تقارب بين الإدارة الجبائية و محيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال.

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء طلحي، رحايلية سيف الدين، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالإدارات العمومية الجزائرية - دراسة ميدانية لمجموعة من الإدارات بولاية سوق أهراس، الملتقى الدولي الأول : المؤسسة بين الخدمة العمومية و إدارة الموارد البشرية مقاربات نظرية و تجارب عالمية، يومي 17 و 18 نوفمبر 2015، جامعة البلدة 2 علي لونيس، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

### المطلب الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

يمثل تجسيد الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، و في هذا الصدد، فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع و إثبات فعاليتها و كفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية

إن الجزائر و منذ استقلالها تبنت نظام الجماعات المحلية كنمط تنظيمي و إداري للقيام بتنمية اقتصادية محلية تهدف من خلاله تحقيق و تطبيق برامج التنمية ضمن المخططات الوطنية و هذا ما يقودنا إلى التعرض المفهوم هذا النظام و دوره في تحقيق تنمية اقتصادية محلية.

تعد الجماعات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة، فهي الخلية الأساسية لإدارة التنمية المحلية وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريا و ماليا عن الحكومة المركزية، كما أنها عبارة عن وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.<sup>2</sup>

تعد البلديات القاعدة الأساسية للامركزية الإدارية، حيث أن البلدية تلعب دور كبير في مجال التنمية حيث أصبح من الصعب الحديث عن البلدية دون التنمية أو عن هذه الأخيرة دون البلدية، و يدخل تحت صلاحيتها كما حددها مؤتمر الصومام كل الأعمال المدنية التي تتعلق بحياة و معيشة السكان و المواطنين بما في ذلك الأرياف و القرى، و يعرفها القانون

08/99 بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون و للبلدية إقليم و اسم و مركز .

الإدارة الإلكترونية رهان الدولة تسعى لتحقيقه لتمكين المواطنين من مستو عال للخدمة الإدارية

<sup>1</sup>وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الإتصال، الحكومة الإلكترونية التطبيقات الشاملة، من الموقع:

<https://www.mptic.dz/ar/>

<sup>2</sup>التحول نحو الإدارة الإلكترونية" مخرج الجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية مقال منشور على الموقع:

<http://www.elhayatonline.net/article50932.html>

الذهاب نحو إدارة إلكترونية و تحسين الخدمة العمومية للقضاء على البيروقراطية الإدارية هو رهان الدولة الجزائرية تسعى لتحقيقه منذ سنوات، و هذا لتمكين المواطنين من مستو عال في أداء الخدمة الإدارية، و هو رهان أعدت له عدة كبيرة بعصرنة القطاع الإداري.

وفي هذا السياق، وزارة الداخلية اتخذت عديد الإجراءات في سبيل تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين، الذين أصبح بإمكانهم استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة بغض النظر عن البلدية التي ولدوا فيها، زيادة على بطاقات التعريف و جوازات السفر البيومترية، و هذه العملية استأصلت الطوابير التي كانت تشهدها الدوائر و البلديات على حد سواء.

ولا أحد ينكر أن وزارة الداخلية كانت من أكثر القطاعات التي سارعت بتوسع في تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار و التي تتمثل خاصة في:<sup>1</sup>

### 1- مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية

و يتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود و وثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية و حفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الانترنت الوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها.

وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010، و أصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثوان على مستوى الشباك الإلكتروني.

<sup>1</sup>عصرنة قطاع العدالة، مقال منشور على الموقع:

و هي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد و تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، و تستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة ثم السعي في ما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق.

## 2- مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومترين

في إطار تنظيم العمل بالسفر البيومتري و كذلك بطاقة التعريف البيومترية أصدرت وزارة الداخلية ممثل في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها :

- قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 71 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتري.

- قرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.<sup>1</sup>

أما من الناحية التطبيقية فقد أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و أضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية و التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات و الدوائر.

و يهدف مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومترين إلى عصنة وثائق الهوية و السفر حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل

<sup>1</sup> عصنة قطاع العدالة، مقال منشور على الموقع:

<http://research1514.blogspot.com/2015/02/blog-post.html>

أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية.

وفي ما يتعلق بجواز السفر الإلكتروني البيومتري هو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة آليا و يكون مطابقا للمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني.<sup>1</sup>

ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 47 من الجريدة الرسمية قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين، و الجديد فيه أنه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت و إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية و تعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية.

و بصفة إجمالية، فإن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تصب تطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب، و تشمل هذه الإجراءات:

. إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

- تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيومتري من 05 إلى 10 سنوات.
- تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة.
- إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية.
- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد إلى عشر سنوات بعد ما كان سنة واحدة من قبل.
- إلغاء تحديد أجل صلاحية شهادة الوفاة بعدما كان سنة واحدة من قبل أصبح غير محدد

<sup>1</sup>رقمنة القطاع المصرفي تدور في حلقة مفرغة، مقال منشور على الموقع:

الأجل.<sup>1</sup>

- تكفل البلديات بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة بطلبات المواطنين الراغبين في تصحيح الأخطاء المكتشفة في وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم، والقيام بإجراءات تصحيحها عوضا عنهم، و بالتالي تخليص المواطنين من عناء التنقل بين البلدية و المحكمة.
- تمديد أجل التصريح بالولادات و الوفيات بالنسبة للمواطنين القاطنين بالجنوب إلى 20 يوما بدلا من يوم واحد، كما كان معمولا به من قبل.<sup>2</sup>

### 3- البلدية الذكية

و من أجل تجسيد حلم "البلدية الذكية"، هذا الأخير الذي يعد مسعى وزارة الداخلية تعمل على إنشائه و تعميمه على باقي ولايات الوطن في أسرع وقت ممكن، و الجدير بالذكر أن هذه الخطوة قد شرع في تجسيدها خلال الأشهر الماضية عبر توفير كافة الوسائل التكنولوجية و اللوجستية اللازمة في عملية الاتصال و التواصل بين الإدارة و المواطن لإنشاء نظام الإدارة الإلكترونية، ومنه ضمان توفر قنوات الاتصال من حواسيب و هواتف و شبكة أنترنت عالية التدفق و أقمار صناعية قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية و المواطن، وهي المهام التي أوكلت للجنة الاتصال و تكنولوجيات الإعلام التابعة لولاية الجزائر، هذه الأخيرة تقوم بالتنسيق مع الوزارة الوصية بتنفيذ كافة المشاريع التي تم الإعداد لها في إطار مخطط العصرية.

حلم البلدية الذكية و تحسين خدمات الإدارة العمومية ببعض بلديات ومقرات الإدارة يواجه عدة عقبات تحول دون إنجازها على أرض الواقع، فالزائر لبعض مقرات بلديات العاصمة يلحظ جليا

<sup>1</sup> نشرة المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي: ركيزة أساسية لعصرية المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 80، 2015.

<sup>2</sup> رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 51، ص 267.

21- رزين عكاشة، مرجع سبق ذكره، ص. 270-269

أن هذه الأخيرة تعاني ضيقا شديدا في مقراتها، و التي لا تستوعب حتى المواطنين الذين يقصدونها لاستخراج الوثائق اللازمة بالإضافة إلى غياب الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين، كما أن العديد من مقرات البلدية تفتقر إلى الربط بشبكة الإنترنت أو انقطاعها بشكل متكرر، كل هذا يحول دون تحقيق مسعى اللجنة الولائية للاتصال و تكنولوجيايات الإعلام للبرنامج التكنولوجي، هذا الأخير الذي يهدف إلى جعل عاصمة البلاد ترقى بمقراتها و خدماتها لما هو أفضل، خاصة و أن هناك العديد من الإجراءات التي اتخذتها الوصاية لرقمنة البلديات حيث بات ممكنا للمواطن استخراج وثائقه بسهولة، بالإضافة إلى إلحاق خدمة استخراج الوثائق البيومترية بها بعد أن كانت حكرا على الدوائر الإدارية.<sup>1</sup>

وبحديثنا على المواقع الإلكترونية التي من المفروض توفرها في كامل البلديات، نجد أن 80 بالمائة من البلديات لا تملك موقعا الكترونيا، أما البلديات التي تملكه، فتعد على الأصابع و شكلي فقط، فمن بين 57 بلدية أربع أو خمس بلديات فقط تملك موقعا باستثناء بعض المبادرات الشخصية التي يقوم بها بعض الشباب لنشر بعض المستجدات والانشغالات ببلدياتهم، وحتى إن توفرت الشبكة في بلديات أخرى، إلا أن مسؤوليها لم يكلفوا أنفسهم عناء تزويدها بمواقع إلكترونية لإيصال كافة المعلومات للمواطن و التواصل المباشر معه، و التكفل الأفضل بانشغالاته في أقل وقت ممكن، حيث يبقى المواطن رهينة أساليب الاتصال التقليدية، التي تضطره إلى التنقل إلى مقر البلدية لطرح انشغاله على رئيس البلدية، الذي لا يحظى في أغلبية الأحيان باستقباله، خاصة إذا لم تكن الزيارة خلال يوم الاستقبال.<sup>2</sup>

يستلزم تنفيذ برنامج "البلدية الذكية"، حسب ما كشف عنه رئيس لجنة الاتصال وتكنولوجيايات

<sup>1</sup>القرع مصطفى، عمادية فايضة، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية قطاع وزارة الداخلية نموذجا"، مقال منشور على الموقع:

[http://bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/blog-post\\_16.htm](http://bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/blog-post_16.htm)

<sup>2</sup>القرع مصطفى، عمادية فايضة، نفس الموقع .

[http://bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/blog-post\\_16.htm](http://bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/blog-post_16.htm)

الإعلام بالمجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر، زويير أعمر سعدي، مجموعة من الخصائص و المقومات التي جاء في مقدمتها توديع عهد الأوراق واستبدالها بالحواسيب الآلية وتوفير الإدارة على الأرشفة الإلكترونية و البريد والمفكرات الإلكترونية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية، بالإضافة إلى التخلص من محدودية الزمن و المكان بحفظ جميع هذه الخدمات على الوسائل التكنولوجية الحديثة، ناهيك عن التخلص من النظم الإدارية الروتينية الجامدة وكذا الرقي بالعلاقة الرابطة بين الإدارة والمواطن بتبسيط إجراءاتها الإدارية وتعزيز الشفافية لتخفيض حدة النزاعات الناشئة بين الطرفين في الإدارة الكلاسيكية، ولترتقي بالخدمة إلى مستوى العالم الرقمي الذي يرسم معالم العواصم الدولية، لابد أن يعتمد البرنامج بالدرجة الأولى على تطبيق تكنولوجيات الإعلام في الإدارة العمومية، عن طريق خلق قاعدة بيانات خاصة بالبلدية تحتوي على جميع المشاريع ومشاكل البلديات، هذه الأخيرة توصل بمقاطعها الإدارية عن طريق شبكة الألياف البصرية، ليتم بعد ذلك ربطها بالولاية، العملية تمس كامل بلديات العاصمة الـ57، التي تكون قد زودت بموقع الكتروني محمي، للتواصل مع المواطنين بكل سهولة، حيث يستطيع أي مواطن تصفح هذه الأخيرة ومعرفة كامل المشاريع الأنية وحتى نسبة إنجازها أو أسباب تعطلها، في ظرف ثواني معدودة، و هذا وفقا للإطار القانوني و التنظيمي المعد من طرف الحكومة وفقا للمجموعة من التنظيمات و القوانين التي تنظم مختلف العمليات المرتبطة بالإدارة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني و الإقرار و التصديق الإلكتروني، و التبادل و آليات حماية الإدارة الإلكترونية من الجرائم المعلوماتية، إلى جانب توفير الموارد البشرية المؤهلة من طاقات تمتلك معرفة بالمجال المعلوماتي على غرار المبرمجين، موظفي الشبكات الصيانة، التأمين و الحماية و غيرها، و كذا توفير جميع الوسائل التكنولوجية و اللوجيستية اللازمة للإنجاح المشروع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> تجسيد مشروع البلدية الذكية بالإدارة المحلية يتقدم على وقع النقائص، مقال منشور على الموقع:



## 4- بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

بادرت الحكومة، بفضل استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية إلى:

- إزالة شهادة الميلاد الخاصة من ملف الحيازة على بطاقة التعريف الوطنية، و استبدالها بشهادة الميلاد العادية رقم 12.
  - التقليل من مدة دراسة ملفات الحيازة على البطاقة الرمادية إلى يوم واحد في الحالات العادية، و إلى 21 يوما في حالات بيع السيارات ما بين الولايات.
  - حذف شهادة الجنسية الجزائرية من ملفات تجديد بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر.
  - تخفيف ملف تجديد رخصة السياقة إلى صورتين شمسييتين، شهادة طبية، طابع ضريبي و رخصة السياقة القديمة.
  - لأول مرة في الجزائر، التسجيلات الخاصة بقرعة الحج لموسم 2016 عبر موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية عن طريق الانترنت.
- و ستعقب عملية التسجيل الإلكتروني في الموسم الموالي القرعة الإلكترونية عبر جميع البلديات. تسليم أولى بطاقات التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، يوم السبت 30 جانفي، بالجزائر العاصمة المجموعة رمزية من الصحفيين و الأئمة و الفنانين و التلاميذ المترشحين لامتحان البكالوريا 2016 قبل أن توسع العملية إلى بقية المواطنين، حيث تقرر استصدار، بطاقات التعريف البيومترية الخاصة بالتلاميذ المقبلين على اجتياز امتحان شهادة البكالوريا في المرحلة الأولى و ستوسع العملية إلى باقي شرائح المجتمع باستعمال المعطيات الخاصة بالمواطنين التي بحوزة المركز الوطني لإنتاج السندات و الوثائق المؤمنة، لإعداد بطاقاتهم و سيتم الاتصال بهم بصفة تدريجية عن طريق الرسائل القصيرة حتى يتسلموها.
- إن عصنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية، حيث أن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا للاقتناء الورق يمكن أن توظف الجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية،

فالإدارة الإلكترونية و تعميمها في البلديات أصبح ضرورة لا مهرب منها، و سيكون لها أثر إيجابي على حياة المواطن و على مسار التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة و السريعة التي يشهدها العالم، لأن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية.<sup>1</sup>

إن الهدف المتوخى من عصرنة ورقمنة البلديات هو الوصول إلى إدارة إلكترونية، إلى جانب تسهيل حصول المواطن على وثائقه في وقت زمني و جيز، و بالمقابل لا بد أن يكون المتعاملون و المواطنون قادرين على استخدام التقنيات الحديثة حتى يتجسد مشروع البلدية الإلكترونية.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من 62-89

تضمن عملية التحول الديمقراطي عدة مراحل تقود إلى ترسيخ الأوضاع المؤدية إلى تحول حقيقي، حيث تبدأ عملية التحول الديمقراطي بانهيار النظام السلطوي القديم، يلي ذلك مرحلة إقامة النظام الديمقراطي وأخيرا مرحلة النضج و هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي.

#### المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي 1989

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية في يونيو عام 1990 وتمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز في 850 بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500 بلدية وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات. والتزمت المؤسسة العسكرية الحياد و ضبط النفس . في العام التالي السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان و حاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي من مارس 1991 لتفتت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير و احتجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ و دعت لإضراب عام.

<sup>1</sup>سباق ماراطوني لتحقيق حلم الإدارة المحلية الذكية بالعاصمة نهاية سنة 2015، مقال منشور على الموقع:

في ظل ذلك أصدر الرئيس بن جديد مرسوما رئاسيا يعلن حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال 3 سنوات، معطيا سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية منها حق حظر التجمعات، كما تم حل المجالس المحلية والأحزاب السياسية، ورغم ذلك جاءت نتيجة الانتخابات مفاجأة لتفاقم المشكلة إذ تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ.<sup>1</sup>

### الجدول 1: يوضح نتائج انتخابات 1990 البلدية والولائية

الأحزاب	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	33.73%
-جبهة التحرير الوطني	17.49%
-جبهة القوى الاشتراكية	7.25%
-المستقلون	1.29%
-التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	2.44%

مصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد

245، جويلية 28، ص 1990،

من الحصول على 188 مقعد في البرلمان و بقي لها الفوز ب 30 مقعد في الدور الثاني للانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة و إحداث تغييرات غير معروفة المدى في النظام السياسي الجزائري. عند هذه المرحلة تحرك الجيش في 29 ديسمبر 1991 و بالضغط على الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد أعلن استقالته بعد أن حل المجلس الشعبي الوطني، و بذلك تمكن الجيش من إيقاف العملية الانتخابية ا تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة و الذي تولى السلطات المخولة لرئيس الدولة و ذلك لشغل الفراغ السياسي الذي حدث وتم اختيار محمد بوضياف (من بعده) علي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة.

<sup>1</sup> سباق ماراطوني لتحقيق حلم الإدارة المحلية الذكية بالعاصمة نهاية سنة 2015، مقال منشور على الموقع:

الجيش من إيقاف العملية الانتخابية ا تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة و الذي تولى السلطات المخولة لرئيس الدولة و ذلك لشغل الفراغ السياسي الذي حدث وتم اختيار (محمد بوضياف(من بعده علي كافي) لرئاسة المجلس الأعلى للدولة.<sup>1</sup>

الأحزاب	النسبة المئوية
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	24.59%
جبهة التحرير الوطني	12.17%
جبهة القوى الاشتراكية	3.85%
المستقلون	2.33%
آخرون	1.51%
حماس (حركة مجتمع السلم حاليا)	2.78%
أحزاب صغيرة	4.80%

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، جويلية 1999.

لقد كان لطبيعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسعيها لتوسيع دورها تأثير كبير في حدوث ارتداد عن التحول الديمقراطي وزعزعة الاستقرار السياسي. مارست الجبهة في سبيل تحقيق وجهات نظرها في فترة حكمها للولايات والبلديات التي فازت فيها صور من العنف الاجتماعي لتقويم أخلاقيات معينة. ادعت إلى العصيان المدني وقامت بالعديد من المظاهرات أهمها في 31 ماي 1991. إلا أن كل ذلك مثل مرحلة وسطا بين العمل السياسي والعمل المسلح<sup>2</sup>. وانتقلت المواجهات إلى الشارع بين المؤسسة العسكرية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هنا يظهر العنف الذي سعت إليه الجبهة كرد فعل على حقها في الحكم الذي حضر وإخفاقها في إقامة

<sup>1</sup> هشام جعفر و أحمد عبد الله ، حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، عدد-145. : 144، 2000، سبتمبر، ص 25

بركات محمد، النظام القانوني لعضو البرلمان دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر وفرنسا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89.

نظام حكم إسلامي ودولة إسلامية. وفي عهد محمد بوضياف في 1992م طرح برنامجا يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني إلا أنه لم ينجح حيث ضم معظم التيارات السياسية باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعقب اغتياله.

مجيء علي كافي الإعلان عن استعداد السلطة لفتح الحوار مع تلتف التيارات السياسية الجزائرية، وبدوره هذا الحوار فشل بسبب تشدد موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث أنها اشترطت أن يقر المسؤولون بخطئهم وأن يطلقوا سراح كافة المعتقلين وإلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت ضد الجبهة واستئناف العملية الانتخابية وبعدها قام المجلس بإعلان بيان فيه شروط الحوار مع الجبهة والذي رفضته الجبهة ووصفت النظام بأنه غير شرعي.

ومع انتهاء فترة ولاية علي كافي الانتقالية تدخلت المؤسسة العسكرية بشكل واضح وأعلن أن تعين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن والذي أعلن بدوره أن اللواء الأمين (اليمين زروال) هو مرشحه الوحيد لشغل منصب رئيس الدولة.

وفي نوفمبر 1994م قرر الرئيس الأول (زروال) إجراء انتخابات رئاسية في أواخر عام 1995م باعتبار أن ذلك يعد الوسيلة الوحيدة لتخطي الأزمة السياسية. وبالفعل تم في نوفمبر 1995م إجراء الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر والتي فاز فيها زروال بنسبة 61% وهناك من يرى أن تلك النسبة تعكس رغبة الناخبين في الاستقرار فقررنا اختيار مرشح الجيش من أجل وضع حد للصراع . ومن جهة أخرى عملت السلطة على تحجيم التيار الإسلامي كقوة سياسية في البلاد والتأكيد على أن الشعب قد انفض من حول المشروع الإسلامي وقد تحقق من خلال نتائج هذه الانتخابات ما أراد قام الرئيس بتعديل دستوري عام 1996م وصادق المجلس الوطني الانتقالي على قانون الأحزاب والانتخابات في 1997م وحظر القانون من نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتم استبعادها من الحوار الوطني وفي نفس الوقت

ميلاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي وهو امتداد للجناح العربي الإسلامي في جبهة التحرير يتمتع بقبول السلطات والانفتاح على المجتمع الجزائري<sup>1</sup>.

#### جدول يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999

المرشح	النسبة المئوية
ليمين زروال	%61.29
محفوظ نحناح	%26.06
سعيد سعدي	%8.94
نور الدين بوكروح	%3.70

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، يوليو 1999 ص 38.

تصاعد الفراغ بين المؤسسة العسكرية و زروال و انتهى بإعلان الرئيس استقالته في سبتمبر 1998 مفسرا ذلك بتزايد شعوره بالإحباط والعجز في التعامل مع الأزمة الداخلية وتصاعد العنف. كما أكد أن قراره جاء في أعقاب الخلاف الذي نشب بينه و بين المؤسسة العسكرية حول اتفاق الهدنة مع جيش الإنقاذ والإجراءات اللازمة لتفعيل الاتفاق بعد دخوله حيز التنفيذ وقد نتج عن ذلك إجراء انتخابات مبكرة في أبريل 1999 وفتح الباب أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية.

#### المطلب الثاني: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.

لقد كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المترشحة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 متفق عليه، و هو الرغبة فيتوقف العنف المستمر من 6 سنوات و تحقيق استقرار سياسي و اجتماعي ، أما الاختلاف فكان في درجة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى أنه بدا واضحا أن المؤسسة العسكرية اختارت عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للبلاد و رغم تواجد 6 مرشحين معه و لكنهم انسحبوا مع بدء العملية الانتخابية

<sup>1</sup>عبد الله جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1996 ،

و بذلك تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص بوتفليقة الذي حصل على حوالي 74% من الأصوات و أصبح رئيسا للجزائر.<sup>1</sup>

جدول .. يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2000

المرشح	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	73.79%
أحمد طالب الإبراهيمي	12.23%
عبد الله جاب الله	3.95%
حسين آيت أحمد	3.17%
مولود حمروش	3.09%
مقداد سيفي	2.24%
يوسف الخطيب	1.22%

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 245، يوليو، 1999 ص 38.

وقد اتخذ الرئيس بوتفليقة عند تسلمه زمام أمور الدولة عدة خطوات لمواجهة مشكلة المشكاة العسكرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ التي طالما عانى منها الرؤساء السابقين: تقديم مشروع المعالجة الوطنية لإعادة الوفاق بين الجزائريين، 1P P69F ويكون أكثر انفتاحا على التيار الإسلامي من أزمة الجزائر وأحداث العنف التي خلقت أكثر من مائة ألف قتيل وخسائر مادية تتراوح ما بين 20 و 25 مليار دولار، ولذلك طرح قانون الوئام المدني في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 وذلك لتأمين شرعية شعبية له وحظي هذا القانون بموافقة 98% من الشعب، وقامت الجبهة الإسلامية بنزع سلاحها بالكامل في 11 يناير 2000 وتم إطلاق سراح مؤسسي الجبهة عباس مدني وعلي بلحاج وكان هذا مؤشرا على ثقة الحكومة بنفسها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ولد أحمد تنهنان، أثر النظام الانتخابي على التحول الديمقراطي في الجزائر-دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون العام الداخلي، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019، ص 163.

<sup>2</sup> بنييني أحمد، الإجراءات التمهيدية للعملية الانتخابية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006، ص 25.

إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية التالية مما يضمن نزاهتها. وذلك بإنشاء لجنة سياسية مستقلة لمراقبة حسن سير الانتخابات. ودعوة المراقبين الدوليين لحضور الانتخابات والإشراف عليها لتفادي التزوير كما حدث في رئاسيات 1999 حسب ما قاله المرشحون المنسحبون وبعد إجراء انتخابات 2004 تحصل بوتفليقة على 85% دون انسحاب باقي المرشحين<sup>1</sup>.

#### نتائج الانتخابات الرئاسية لـ2001.

النسبة المئوية	اسم المرشح
84.99%	عبد العزيز بوتفليقة
6.42%	علي بن فليس
5.02%	عبد الله جاب الله
1.94%	سعيد سعدي
1.00%	لويزة حنون
0.63%	علي فوزي ربايعين

مما سبق يمكن القول بأنه لا بد من وجود استعداد للتحول الديمقراطي، أي توفر مجموعة من الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البيئة المرجو فيها قيام نظام ديمقراطي حقيقي، بحيث يتم تطبيق الديمقراطية بشكل يتناسب مع الموروث التاريخي والديني والاجتماعي والثقافي والحالة الاقتصادية الخاصة بكل دولة. وإن طبق في مجتمع لم يصل إلى الدرجة المطلوبة من التقدم سيؤدي إلى تعميق الانقسامات وسيؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي حيث أن التحول ينجح في حالة كونها نتيجة لإنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

بن مالك بشير، نظام الانتخابات الرئاسية في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص126.



مواقف الدول إقليميا ودوليا من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

أثارت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وما صاحبها من أحداث وتطورات ردود فعل عديدة، وطرحت الكثير من التساؤلات وكذلك المخاوف ليس فقط على المستوى المحلي الجزائري، وإنما اتسع التأثير المتبادل ليشمل النطاق الإقليمي وكذلك النطاق الدولي، وهنا سوف نتطرق إلى ردود الفعل الدولي والإقليمي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن مالك بشير، مرجع سابق، ص 127.

خاتمة

## خاتمة

إن التحول الديمقراطي يمثل ظاهرة طبيعية في علم السياسة، هذه الظاهرة مرت بها كثير من دول العالم، البعض منها وأسس لبناء دولة ديمقراطية صحيحة، تستند على احترام حقوق الإنسان و، صون حريات الأفراد، و يخضع فيها الجميع للقانون، و تنتقل فيها السلطة بطريقة سلمية، في حين فشلت دول أخرى في تحقيق هذا التحول وانتقلت إلى وطأة أنظمة استبدادية جديدة، تركز حكم الفرد الواحد، أو الحزب الواحد، أما دول الفريق الثالث فقد وقعت في أتون الحروب الأهلية والطائفية، والفوضى العارمة، حيث أصبحت توصف كدول فاشلة.

يستخلص هذا البحث أن عملية التحول الديمقراطي اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد في كل الدول التي شهدت تحولات سياسية، لأنه ليست كل التحولات تقضي إلى ديمقراطية حقيقية، أو تكون بنفس الطريقة، فقد تنتقل الدولة إلى نظام دكتاتوري جديد، أو تنزلق في فوضى عارمة، و حروب أهلية، و تتميز فترات التحول بعدم الوضوح الكبير خلال فترة التحول من سينتصر، أو منسي خسر، حتى لو كان هناك اتفاقات على أهداف التحول السياسي، و الاقتصادي، فالعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت إلى حد كبير من دولة إلى أخرى، فالدول التي يحدث فيها تحول تظهر فيها علامات مختلفة منعدم الاستقرار الحكومي، و جمود في اتخاذ القرار، و ظهور احتجاجات عنيفة، وحروب تشترك فيها جماعات عرقية، أو طائفية، أو قبلية، مختلفة وهناك تحديات كبيرة تواجه الدول التي يحدث فيها تحول، قد تكون سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو عرقية، أو قبلية. إن التحول الديمقراطي يتحقق بصورة كاملة، إذا ما توفرت بعض المؤشرات، مثل وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين، بشأن النظام السياسي الجديد، المتمثل في إصدار دستور، و تشكيل حكومة من خلال، انتخابات حرة، ونزيهة، مقبولة من غالبية أفراد المجتمع، و تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية و ، القضائية.

إن الجزائر لم تكن بمنأى عن الاقتراب الحديث نحو التحول الديمقراطي ذا المنابر الحزبية المتعددة الذي ظهر من خلال إقرار دستور عام 1989 وإجراء الانتخابات التشريعية عام 1991. التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن وقوف المؤسسة العسكرية المسيطرة عائقا أمام تولي الجبهة مقاليد الحكم لم يمكن الجزائر من التمتع بثمار التحول الديمقراطي ونتيجة لذلك ظهرت حركة المقاومة ضد السلطة وبدأت إرهابات العنف تلف الجزائر وبدأ أن عملية التحول الديمقراطي توقفت وتراجعت حتى مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إحلال نوع من الاستقرار السياسي بوضع والابتعاد عن لغة القوة والسلاح من في السل العنف إعادة إدماج هذه الفئة سحدا للأوضاع المتدهورة ومحاولة إيقاف من خلال تفعيل قانون الوثام المدني الذي ساهم في انحصار أعمال العنف ومحاولة إعادة الوفاق بين الجزائريين والتركيز على تحقيق وإضافة إلى التعديلات التي حاولت ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية مما أدى لعودة الاستقرار في تتلف التنمية الشاملة وبعدها هذا القانون جاء مشروع المصالحة الوطنية الذي عبر بصفة واضحة من خلال نتائج الاستفتاء عن رغبة السياسي النسبي.

الشعب بعودة الأمن والاستقرار للبلاد من جديد ورفع مستويات الجانب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية وبناءه كان لابد مع التركيز على هذبا المواطن البسيط بل تظهر قه ذلك من امتلاء خزينة الدولة التي لم يشعر فالمعيشة خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول وما ح.المشكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة كتحدى من أهم التحديات التي يواجهها النظام الجزائري .

نخلص إلى القول إن كثيرا من الدول في العالم قد وصلت إلى قناعة لم تعد قابلة للتراجع عنها بأن التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية و تطبيقها بشكل فاعل هو الإنجاز الأهم الذي يمكن أن تحققة تلك الدول و بذلك اندفعت الجهات الإدارية إلى الاستفادة من تطبيقات التقنية نظرة إلى الفوائد الملموسة على أرض الواقع لاسيما من حيث مساهمتها الكبيرة

في تحسين تقديم الخدمة العمومية و الارتقاء بجودتها و هو ما انتهجته الجزائر في سياستها الرامية إلى تطبيق الإدارة الالكترونية و تعميم ذلك على كل القطاعات التي من بينها قطاع وزارة الداخلية الذي تأكد من خلاله أهمية الإدارة الالكترونية و ضرورتها للرفع من مستوى جودة الخدمة العمومية لاسيما مع نجاح مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية و جواز السفر البيومتري و بطاقة التعريف البيومترية.

إن الثورة المعلوماتية بكافة أشكالها و تطبيقاتها، فرضت أمام البلديات تحديات كبرى، لذلك لابد من تنسيق الجهود و المبادرات المتفرقة لمناقشة تلك التحديات و العقبات التي قد تنشأ و إيجاد الحلول المناسبة و تحديد رؤية مستقبلية و خطوات محددة لضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية، ونشر الوعي الإلكتروني و الاستفادة من تجارب الدول الناجحة و المتميزة في مجال التكنولوجيا، مع مواكبة التطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال.

فمن خلال هذه الدراسة الموسومة ب: " الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر"، أدركنا تماما أن إرادة التغيير و الإيمان به أسبق من الإمكانيات المتاحة، فكثيرا ما تكون الموارد متاحة و لكن مقاومة التغيير تحول دون تحقيق الأهداف و ربما هذا ما ينطبق على واقع الجماعات المحلية في الجزائر غير أن ذلك لا يعني مطلقا التشكيك في النوايا أو الإنقاص من الجهود المبذولة.

نتائج الدراسة في ضوء ما تطرقنا إليه توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- يرتبط التحول الديمقراطي بالظروف السياسية، والاقتصادية، و الاجتماعية، والثقافية السائدة في المجتمع .

2- هناك عوامل داخلية، وخارجية تحدد أسلوب، وسرعة التحول الديمقراطي - ..

3- يتطلب التحول الديمقراطي وجود وثيقة دستورية جديدة، تضمن سيادة القانون، و احترام حقوق الإنسان، و الانتقال السلمي للسلطة.

• الخطوة الأولى في أي مبادرة يجب أن تبدأ بقراءة الواقع قراءة تحليلية و استكشاف الأفاق التي تنطلق من تسخير نقاط القوة و استغلال الفرص و تجنب نقاط الضعف أو بالأحرى مواجهة مختلف التحديات.

• يوجد حاليا سوقان متوازيان أحدهما تقليدي و الآخر الالكتروني و لكن الأمر لن يبقى هكذا فان الكفة باتجاه ترجيح الإدارة الالكترونية على الإدارة التقليدية.

• إدخال التقنيات الرقمية التي أفرزتها التطورات المتلاحقة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال في مختلف المجالات أحدث الفارق و غير أنظمة التسيير و نقل طرق إنجاز الأعمال من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، فتحول الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الرقمي و الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية فساهم ذلك في تحسين نوعية الخدمات المقدمة و سرعة إنجازها مع إمكانية إتاحتها للجميع في مناخ يكرس الشفافية و يحارب البيروقراطية. ضرورة التسريع برسم خطط و برامج من شأنها أن تساعد البلديات على ضرورة التجاوب السريع مع المتغيرات الحديثة لخلق بيئة تكنولوجية من جهة و الحصول على دعم سياسية من قبل الدول للسعي وراء اكتساب مبادئ الإدارة الالكترونية للوصول إلى التأقلم السريع.

• الإدارة الالكترونية هي الأفضل في الاستجابة لمتطلبات الإدارة في الألفية الجديدة للعصر الرقمي خاصة عندما أظهرت الأعمال الإدارية التقليدية عجزها و عدم قدرتها على القيام بذلك.

### توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فان التوصيات التالية:

#### التوصيات :

- 1 - بالرغم من خصوصية كل دولة، يجب الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في التحول الديمقراطي، لتفادي الكثير من الأخطاء، والتجاوزات والانزلاق في الصراعات، والحروب .

- 2- يجب تحقيق التوازن بين القوى السياسية، و تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، من أجل ضمان نجاح التحول الديمقراطي .
- 3- التحول الديمقراطي لحظة فاصلة في تاريخ الدولة، وبالتالي يجب منح الجميع حق المشاركة السياسية .
- 4- ترسيخ سيادة القانون، واستقلاله عن السلطة التنفيذية و ،التشريعية .
- 5- ترسيخ مفهوم المواطنة .
- 6- التقيد بالشفافية و المساءلة .
- 1- إن تفهم المواطن لواجباته و لحقوقه تجاه البلدية، يمكن أن يخفف من حدة انتقاد المواطن للبلدية في عدم اكتمال تقديمها للخدمات التي يطلبها، و لعل وسيلة الوصول لهذا التفهم تكون بندوات عامة و حوار مع المواطن و ما يصاحب ذلك من نشرات تعريفية.
- 2- أن تمتد البلدية يدها إلى الجامعة و إلى الكليات و المعاهد من أجل التوعية بالمشكلة من جميع أطرافها ثم البحث مع المواطن عن حلول لتلك المشكلة.
- 3- ضرورة تبني المنظمات الاستراتيجية التكوين و التأهيل و تعزيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية و محاولة الاستفادة من تطبيقاتها في تحسين أداء البلدية.
- 4- زيادة مهارات اللغة الانجليزية لدى بعض الموظفين، و تكثيف جهود التعريب لكافة البرامج و التطبيقات الحاسوبية.
- 5- وضع سياسات قانونية شاملة تشجع التعاملات الالكترونية، و توفر لها الحماية ضد الاختراق، هجمات القرصنة و سوء الاستخدام، تضمن سرية المعلومات.
- 6- ضرورة الاطلاع على تجارب منظمات ناجحة في تطبيق الإدارة الالكترونية و إدارة مخاطرها و محاولة استخراج نقاط القوة منها و معرفة كيفية الاستفادة منها.
- 8- ضرورة زيادة الاهتمام من قبل الإدارة العليا بتهيئة الموظفين نفسيا ومعنويا على استخدام

الإدارة الإلكترونية و ذلك بزيادة التدريب و العمل على زيادة الوعي بمزايا الإدارة الإلكترونية و توفير الأمن الوظيفي للعاملين من خلال التأكيد للعاملين على أن تطبيق الإدارة الإلكترونية لا يمثل بأي حال من الأحوال بديلا عنهم بل تعد مكملا لهم في إنجاز العمليات الإدارية بكفاءة عالية.

9- تهيئة بيئة العمل الصالحة لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال السعي إلى توفير متطلبات التطبيق.

10- يعترض الخدمة الإلكترونية في الجزائر مشكل الأمية الإلكترونية، التي تكاد تمس جل فئات المجتمع إضافة إلى ضعف حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، الأمر الذي شكل تهديدا لواقع الجاهزية الإلكترونية، مما يطرح ضرورة الاهتمام بمشكل الأمية التقنية، و دعم برامج التعليم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مختلف مستويات و أطوار الدراسة، قصد خلق مجتمع معلومات قادر على التواصل، و التفاعل مع التقنية الحديثة.

11 - يقتضي التحول إلى نظام الإدارة العامة الإلكترونية الربط بينه و بين البيئة الجزائرية و العربية بصفة عامة لضمان نجاح هذا التحول، فلا يكفي في هذا المجال مجرد التقليد الأعمى أو النقل الحرفي لأنظمة يتم تطبيقها بمجتمعات أخرى تختلف بيئتها و طبيعة مجتمعاتها عن البيئة و المجتمع محل التحول.



# قائمة المراجع:

### قائمة المراجع:

#### • الكتب:

- مخلوف بشير، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (189-1995)، دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحللة-، جامعة وهران -السانيا-، 2012-2013.
- عبد الرزاق مقري، نائب رئيس حلقة السلم مكلف بالتخطيط والتطوير، التحول الديمقراطي في الجزائر -رؤية ميدانية..
- علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 01، العدد 02، جامعة الزاوية، ليبيا، اكتوبر 2015.
- سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، الجامعة الافتراضية الدولية، المملكة المتحدة، بدون سنة النشر.
- صالح فيلالي، أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية، سليمان الرياشي و (آخرون) في: الأزمة الجزائرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- ياسين، سعد، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2005.
- نجم عبود، "الإدارة والمعرفة الالكترونية: الاستراتيجية، الوظائف، المجالات"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عامر طارق عبد الرؤوف، "الإدارة الالكترونية: نماذج معاصرة"، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- الهوش، أبو بكر محمود، الحكومة الإلكترونية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006.
- السالمي علي وعبد الرزاق السطيلى خالد إبراهيم، "الإدارة الالكترونية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

- عبد الله جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر والتوزيع، الجزائر، 1996 .
- السالمي علاء، "الإدارة الالكترونية"، عمان، دار وائل للنشر، 2006.
- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
- العياشي عنصر، من اجل علم اجتماع نقدي، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (سلسلة المعرفة)، 1992.
- محمد اركون: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر ؟ " من فيصل التفارقة الى فصل المقال "، تر: هشام صالح، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، 1995.
- بو الشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2000.
- مصطفى إبراهيم و آخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، تركيا، 1960.
- كشك محمد جت، مبادئ الإحصاء و استخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، 1999.
- عامر، طارق عبد الرؤوف، الإدارة الالكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
- الطعامنة، محمد محمود، و العلوش، طارق شريف، الحكومة الإلكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004.
- علاء عبد الرزاق السالمي، "نظم إدارة المعلومات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
- غنيم أحمد محمد، "الإدارة الالكترونية، أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2004.
- نجم عبود، الإدارة الإلكترونية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004.

- ياسين سعد غالب، "الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية"، الإدارة العامة للطباعة و النشر، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005.
  - السالمي، علاء عبد الرازق، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ، 2008.
- الرسائل والأطروحات:**
- صحراوي شهرزاد، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة .
  - لرقم رشيد، نظم الانتخاب ودورها في عملية التحول الديمقراطي (الجزائر-مصر) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في علوم القانون العام، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2016-2017.
  - ليلي مداني، أشغال الملتقى الوطني -إشكالية المؤسسة وفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا المنعقد يوم 08 ديسمبر 2020، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر .
  - بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2009.
  - عميرة محمد ومالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسية في الجزائر (1999-2009)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقة، 2012-2013.
  - بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، الجزائر، 2007.
  - أحمد إسماعيل إسراء، التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر 2006.

- زريق' نفسية، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي-المشكلات والأفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، سنة 2009.
- بركات محمد، النظام القانوني لعضو البرلمان دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر وفرنسا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- ولد أحمد تنهان، أثر النظام الإنتخابي على التحول الديمقراطي في الجزائر-دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون العام الداخلي، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019.
- بنيبي أحمد، الإجراءات التمهيديّة للعملية الإنتخابية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006.
- بن مالك بشير، نظام الانتخابات الرئاسية في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- عمر فرحاني، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/06/30.

### المجلات:

- يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل، مجلة أفاق علمية، مجلد 11 عدد 03/2019.
- عبد الفتاح ، ما هي مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية الديمقراطية وواقع انتخابات في الأقطار العربية" الطبعة الأولى، فبراير 2009.
- عبد الوهاب بوخنوفة، العياشي عنصر: التحول الديمقراطي في الجزائر "الواقع والآفاق"، مجلة رواق عربي، العدد 17 سنة 2000 ص 73 لاستضافة في المواد هذا البرنامج يمكن الرجوع إلى الوثيقة الأصلية: برنامج طرابلس: جوان 1962، وزارة الثقافة والإعلام، الجزائر، 1979.
- زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، المجلد 01، العدد 14، كلية الآداب الجامعية العراقية، العراق 2018.

- العياشي عنصر، المجتمع المدني، " الجزائر أنموذجا"، مجلة إنسانيات، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 13، افريل 2001.
  - جبار عبد المجيد، التعددية الحزبية في الجزائر الفكر البرلماني، مجلة يصدرها مجلس الأمة، الجزائر، العدد الرابع، 2003.
  - هشام جعفر و أحمد عبد الله ، حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، عدد : 144-145، سبتمبر 2000.
  - نادية حملة، الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 7 سبتمبر 2015.
  - يوسف مسعودي، التحول الديمقراطي مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد مارس 2014.
  - رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 51.
  - هيم الفيلكاوي، الحكومة الإلكترونية"، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد ، 19 السنة الخامسة، نوفمبر ، 2002.
  - حنيش فيروز، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2005.
- المدخلات:**
- ليلي مداني، معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية-مداخلة الافتتاحية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس.
  - فاتح النور رحموني، مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، مداخلة.
  - بوعلام أمنة و ساحي علام، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، برفسور بجامعة مستغانم ، الجزائر .
  - صلاح العقاد، العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا، السياسة الدولية، العدد، 23 يناير، 1971 .

- مهدي مسايلى، أفاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو.
- نبيه الأصفاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، السياسة الدولية، العدد 64، السنة 1981.
- الحمادي بسام عبد العزيز والحميضي و ليد سليمان، الحكومة الالكترونية: الواقع و المعوقات و سبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية مقدمة للندوة الدورية العاشرة المنعقدة بمعهد الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2004.
- الحمادي، عبد العزيز بسام، مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية. معهد الإدارة العامة، مؤتمر الحكومة. الإلكترونية، الرياض: 29 يناير، 2002.
- توفيق عبد الرحمن، الإدارة الإلكترونية. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، 2003.
- محمد، المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول شرطة دبي في الفترة من 24 إلى 26 إبريل، 2003.
- مرجان السيد، "دور الإدارة العامة الالكترونية و الإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية"، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، جامعة القاهرة، العدد 2005.
- محمد الصيرفي، "الإدارة الالكترونية للموارد البشرية"، مؤسسة حورس الدولية، 2008.
- فاطمة الزهراء طلحي، رحايلية سيف الدين، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية بالإدارات العمومية الجزائرية - دراسة ميدانية لمجموعة من الإدارات بولاية سوق أهراس، الملتقى الدولي الأول : المؤسسة بين الخدمة العمومية و إدارة الموارد البشرية مقاربات نظرية و تجارب عالمية، يومي 17 و 18 نوفمبر 2015، جامعة البليدة 2 علي لونيس، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

باللغة الأجنبية:

M. Harbr, F.L.N Mirage efreality: " des origines ala prise du pouvoir(1945 – 1962), Paris: Jeune Afrique, 1974

Rita Maran, Tarture the role of ioelogy in the franche- Al Gerian war, new york west port connecticure, London, 1987.

Mohamed Harbi:1954,La guerre commence en Algerie,Edition - bazakh.2005.

-Ahmed rouajala, » du nationalisme du F.L.N.a l'islamisme du fis, temps moderne n°.58 » janvier 1995.

Zhiyuanfang , E\_Government in Digital era : Concept, practice, and Development ,International ,Journal of theInternet and Management, vol.1.,no , 2, 2002.

### المواقع الإلكترونية :

وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، الحكومة الإلكترونية التطبيقات الشاملة، من

الموقع: <https://www.mptic.dz/ar/>

التحول نحو الإدارة الإلكترونية" مخرج الجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية مقال منشور على

الموقع:

<http://www.elhayatonline.net/article50932.html>

عصرنة قطاع العدالة، مقال منشور على الموقع:

<http://research1514.blogspot.com/2015/02/blog-post.html>

رقمنة القطاع المصرفي تدور في حلقة مفرغة، مقال منشور على الموقع:

[http://www.vitamedz.org/Article/Articles\\_18300\\_3136648\\_0\\_1.html](http://www.vitamedz.org/Article/Articles_18300_3136648_0_1.html)

نشرة المديرية العامة للضرائب، النظام المعلوماتي: ركيزة أساسية لعصرنة المديرية العامة للضرائب، العدد رقم 80، 2015.

القرع مصطفى، عمايدية فايزة، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية قطاع

وزارة الداخلية نموذجا"، مقال منشور على الموقع:

[http://bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/blog-post\\_16.htm](http://bibliotdroit.blogspot.com/2016/04/blog-post_16.htm)

تجسيد مشروع البلدية الذكية بالإدارة المحلية يتقدم على وقع النقائص، مقال منشور على الموقع:

<http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/>

سباق ماراطوني لتحقيق حلم الإدارة المحلية الذكية بالعاصمة نهاية سنة 2015، مقال منشور

على الموقع:



<http://www.al-fadjr.com/ar/centre/315772.html>

فہرس

## كلمة شكر

## الإهداء

أ	مقدمة عامة:	.....
7	الفصل الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر	.....
8	المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي	.....
8	المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي	.....
14	المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي	.....
16	المبحث الثاني: التحولات السياسية والاقتصادية وتداعياتها في الجزائر	.....
16	المطلب الأول: التحولات السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال: 1962	.....
34	الفرع الثاني: مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بعد الإستقلال:	.....
45	المطلب الثالث: التحولات الاقتصادية في ظل التحول الديمقراطي	.....
48	الفصل الثاني: تأثير التحول الديمقراطي في الجزائر على الإدارة الإلكترونية	.....
49	المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداة الجماعات المحلية في الجزائر	.....
49	المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية	.....
53	المطلب الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	.....
68	المطلب الثاني: التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية	.....
76	المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من 62-89	.....
76	المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي 1989	.....
80	المطلب الثاني: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي	.....
85	خاتمة	.....

---

92..... قائمة المراجع